

# النظرة الجليلية في الفقهاء الجليليين

تأليف

أبي سهيل نور عبد الله بن عبد الرحمن الفصنقري

مقدم له

فضيلة الشيخ العلامة

عبد الله بن عبد العزيز بن عجيل

وفضيلة الشيخ

د. سعد بن تركي الخشلاوي

اعتق به

عبد الله بن مرجب الزهراني

دار المسيرة

الطبعة والنشر والتوزيع



# النظير الجليل في الفقر الجنبلي

تأليف

أبي سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفصيفري

قدّم له

فضيلة الشيخ العلامة

عبد الله بن عبد العزيز بن عقييل

وفضيلة الشيخ

د. سعد بن تركي الخثلاوي

اعتنى به

عبد الله بن مرجب الزهراني

دار البيان

للطباعة والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب بأي طريقة سواء كانت حاسوبية  
أوميكانية بما في ذلك التصوير دون إذن خطي مسبق من الناشر

دار البيان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا - حلب - منبج - ص.ب ١٦١ - جوال ٤٤٢٥٦٩ ٩٤٥

E-mail: alyaman73@hotmail.com

## تقديم

فضيلة الشيخ العلامة عبدالله بن عبدالعزيز بن عقيل

الحمد لله وحده، وبعد: فلا يزال العلماء رحمهم الله يصنفون في العلم نظماً ونثراً، وكثير منهم يختار النظم لسهولة حفظه ولفظه كما قال العلامة السفاريني:

وصار من عادة أهل العلم أن يعتنوا في سبرذا بالنظم لأنه سهل للحفظ كما يروق للسمع ويشفي من ظما ولهذا سلك فضيلة الشيخ أنور عبد الله بن عبدالرحمن الفضفري هذا المسلك في كتابه «النظم الجلي في الفقه الحنبلي» حيث أتى على معظم أبواب زاد المستقنع وشرحه الروض المربع فنظم أكثر ما فيها من تعريفات وشروط وأركان وواجبات وغيرها، نظمها بأرجوزة مختصرة بلغت ثمانياً وثمانين وثمانمائة بيتاً، مفيدة في بابها نافعة لمن حفظها واعتنى بها، إن شاء الله، فجزاه الله خيراً على هذا العمل الصالح، ونفع الله به، وكتبه الفقير إلى الله - عبد الله بن العزيز بن عقيل رئيس الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى سابقاً - حامداً لله مصلياً مسلماً على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

## تقديم

الشيخ الدكتور سعد بن تركي الخثلان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد :

فقد قرأت هذا النظم الموسوم بـ «النظم الجلي في الفقه الحنبلي»

لأخينا الشيخ : أبي سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفضفري .

فألفيته نظماً نافعاً مفيداً لطلاب العلم ، ومن المعلوم أن النظم أقرب إلى الذهن وأيسر في الحفظ والضبط من غيره ، ولهذا فإن هذا النظم مما يعين على ضبط المذهب الحنبلي ، وإن كان المطلوب من طالب العلم البحث عما يقتضيه الدليل من الكتاب والسنة بغض النظر عن كونه قول فلان أو مذهب فلان إلا أنه لابداً لطالب العلم من العناية بمتون مذهب من المذاهب الفقهية ينطلق منها من غير أن يتعصب لها ؛ إذ لا يستطيع طالب العلم أن يحزر مسألة من المسائل الفقهية حتى يطلع على أقوال الفقهاء السابقين ، كما قال الإمام أحمد رحمه الله : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام . . .

أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا النظم وأن يبارك فيه ، وأن يجزي أخانا

أبا سهيل خير الجزاء . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين أحمده حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . .

أما بعد . . .

فإن علم الفقه من أعلى العلوم الإسلامية قدراً، وأعظمها نفعاً، وأشملها معالجةً لجميع جوانب حياة الإنسان، إذ به تُحل القضايا المعقدة، والحوادث المتجددة، وبه يعرف المسلم الحلال من الحرام وما يجب عليه تجاه خالقه، وما له وما عليه من حقوق في مجتمعهم الذي يعيش فيه، وعلاقته الخارجية والسياسية وغيرها في السلم والحرب، ولهذا حث الله عز وجل على التفقه في الدين فقال تعالى : ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [سورة التوبة ١٢٢] وكما حدث رسول الله ﷺ على ذلك بقوله : «من يرد الله به خيراً يفقه في الدين» [متفق عليه]، ولقد تكفل الله عز وجل بحفظ دينه، وسخر له العلماء جمعوا بين العلم والعمل يقومون بخدمته ونشره، وكان من هؤلاء شيخنا الشيخ / أنور عبد الله بن عبد الرحمن

الفضفري وفقه الله ، الذي نظم منظومة على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل وعنون له بـ «النظم الجلي في الفقه الحنبلي» .

وقد أتى على معظم أبواب الفقه ، ما عدا الفرائض وذلك لكون علم الفرائض فناً مستقلاً ، ثم لتوفر المؤلفات النظامية الرائعة فيه .

وقد اقتصر على ذكر التعريفات والأركان والشروط والواجبات ،

والسنن والمكروهات ، والأقسام والتقديرات ، وبعض المسائل التي

تُرى كأمهات ، مما هو راجح في مذهب الإمام أحمد ، معرضاً عن ذكر

الأقوال والتفاصيل ، وذلك بعبارة واضحة موجزة فجزاه الله خير الجزاء .

ويوجد في النظم بعض العلامات على النحو التالي :

١- ( : ) هذه العلامة تدل على أن ما بعدها تفسير لما قبلها .

٢- ( - ) هذه العلامة تكون في آخر البيت تدل على أن ما بعدها

مرتبب بما قبلها .

٣- ( - - ) الكلمة التي تكون بين شرطتين كلمة اعتراضية أي أنها

بين أمرين مرتبطين .

هذا وأتقدم بالشكر الجزيل لشيخ الحنابلة فضيلة الشيخ العلامة /

عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل ، وفضيلة الشيخ الدكتور / سعد بن تركي

الخشلان حفظهما الله تعالى حيث تفضل كل منهما بمراجعة هذا النظم

وإبداء تنبيهات مهمة وتوجيهات نافعة ، كما تشرف هذا النظم بتقديم

منهما فجزاهما الله خيراً ، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من تعاون معنا

على إخراج هذا الكتاب وأخص منهم الشيخ د. يوسف الرشيد،  
والشيخ/ أحمد السبهان، والشيخ/ أحمد السويلم فجزاهم الله خير  
الجزاء . .

وإن نسيت فلن أنسى أن أدعو للجد الشيخ (عطية بن محمد  
الزهراني) بأن يقدس الله روحه وينور ضريحه، الذي تكفل بطباعة هذا  
الكتاب على نفقته، ولكن قدر الله جرى فيه قبل أن يتم هذا الأمر فرحمه  
الله رحمة واسعة، وقد أنفذ أبناؤه البررة رغبة والدهم في طباعة هذا  
الكتاب فجزاهم الله خير ما جزى أبناء عن بر أبيهم . . .

أسأل الله تعالى أن يبارك في الجهود، وأن يسدد الخطا وأن ينصر  
دينه، ويعلي كلمته، ويرزق الجميع الإخلاص في الأقوال والأعمال إنه  
على كل شيء قدير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

عبد الله بن رجب بن عطية الزهراني

غرة صفر ١٤٣٠ هـ

A.R.Z.1@hotmail.com

## نبذة عن المؤلف

### الاسم والنسب :

هو أبو سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد الفضفري من عائلة (الفضفري) المشهورة بولاية كيرالا الهند، الموسومة بعدد كبير من العلماء البارزين في شتى المجالات، تنتسب عائلة (الفضفري) إلى الوفد القادمين من اليمن إلى كيرالا الهند، للدعوة الإسلامية برئاسة مالك بن دينار رضي الله عنه وكان ذلك بالقرن الثاني الهجري، نزل بعضهم في مدينة (شاليات) ثم قدم بعض منهم إلى مدينة (تورونكادي) ومن هناك انتقل بعضهم إلى قرية (بلي برم) وكان ذلك قبل أربعمئة سنة تقريباً، وكلمة (الفضفري) منسوبة إلى (فضفر) معربة (بلي برم).

### المولد والدراسة:

ولد في عام ١٣٧٩ هـ بقرية (بدنجات موري) ضاحية (فضفر) الواقعة بضلع (مالا بورم) من كيرالا .

بعد دراسة الثانوية بقريته توجه إلى الدراسات الشرعية واللغوية، فأخذ العلوم عن المشايخ المشهورين من طلاب والده الكريم وغيرهم، ثم التحق بجامعة (الباقيات الصالحات) وهي من أقدم الجامعات بجنوب الهند، وتخرج بالشهادة العليا مع الفوز بالامتياز

والتقدير الأول وذلك بسنة ١٩٨٤م كما أنه نال شهادة متوسطة لدرجة (أفضل العلماء) من جامعة كاليكوت الحكومية، وأقام مدرساً ثم عميداً لكلية (معونة الإسلام الإسلامية) الواقعة بمدينة (بناني) إلى عام ١٩٩٣م، ثم دخل المملكة العربية السعودية، مقيماً بالرياض مشغولاً بالعلوم إفادة واستفادة .

### المشايع :

من أبرز مشايخه أخوه الشيخ محمد سالم بن عبد الرحمن الفضفري، والشيخ العلامة كنيات أحمد مسليار، والشيخ محيي الدين كتي الوليلي، والشيخ أولك عبد الرحمن الأوركمي، والشيخ عبدالرحمن الباناي كلمي، والشيخ السيد عبد الجبار رحمهم الله، ومنهم الشيخ سعيد علي الباقوي، والشيخ كمال الدين الحنفي الباقوي، والشيخ زين العابدين الباقوي، والشيخ يعقوب القاسمي وغيرهم حفظهم الله .

### المؤلفات :

للمؤلف عدد من المؤلفات النافعة إن شاء الله نظماً ونثراً؛ منها :

١- كتاب موسوع بعنوان ( الشيخ عبد القادر الفضفري وخدمته

للغة والأدب ) .

دراسة وبحث أجري بإذن من وزارة تنمية القوى البشرية التابعة

للحكومة الهندية . مخطوط .

٢- روائح الزهور وفوائح العطور ديوان لوالده الشيخ عبد الرحمن الفضفري . مطبوع .

٣- شرح المنظومة الفصفرية في القواعد الفقهية، وتشتمل على ١٤٤ بيتاً وشرح موجز لها . مطبوع .

٤- القلائد الجلية في القواعد الأصولية، منظومة في أصول الفقه تشتمل على ٧٧٧ بيتاً وتعليقات موجزة . مطبوع .

٥- النظم الجلي في الفقه الحنبلي (وهو كتابنا هذا) وعدد أبياته ٨٨٨ بيتاً .

٦- رسالة لطيفة في الاستثناءات من القواعد اللغوية، مشتملة على ٤٤ قاعدة واستثناءاتها . مخطوط

٧- لامية الحلية (ملخص نظمي لكتاب حلية طالب العلم للشيخ بكر أبو زيد رحمه الله) وعدد أبياتها ٢٧٠ بيتاً . مخطوط .

٨- مؤلف في مناسك الحج والعمرة والزيارة . بلغة (مليالم) . مطبوع .

٩- مؤلف في المواريث وتطبيقاتها . بلغة (مليالم) . مخطوط .

١٠- ترجمة وتفسير القرآن الكريم . بلغة (الأوردو) . مخطوط .

١١- كما ألف عدداً من القصائد العربية والمليالمية، وقد جمع ما

تم إنشاؤه منها بين دفتين كديوان شعري . مخطوط

## اجتماعيا :

وهو حالياً الأمين العام للجنة الإدارية للمجمع الإسلامي الفضفري  
الواقع بقريته والذي أسس باسم والده رحمه الله ، كما يتولى منصب  
القاضي الشرعي بقريته والقرى المجاورة لقريته . . .  
أسأل الله تعالى أن يمد في عمره على طاعته ، وأن يبارك في علمه  
وعمله ، وأن يحسن له الختام إنه على كل شيء قدير . .  
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

\* \* \*

## مُقَدِّمَةٌ

بِحَمْدِ رَبِّي أَبْدَأُ الْكَلَامَا      مُصَلِّيَا، مُسَلِّمًا دَوَامَا  
عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ      وَإِلَيْهِ وَصَّحْبِهِ الْكِرَامِ  
وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ مَخُويَّةٌ      فِي مُعْظَمِ الْفَوَائِدِ الْفِقْهِيَّةِ  
مِثْلَ حُدُودٍ، وَفُرُوضٍ، سُنَنِ      وَوَأَجَابَاتٍ وَشُرُوطٍ، فَاغْتَنَنِ  
وَذِكْرِ أَقْسَامٍ وَتَقْدِيرَاتِ      وَبَعْضِ أَحْكَامِ كَأُمَّهَاتِ  
مُقْتَصِرًا بِمَا يُرَى مُعْتَمَدًا      فِي مَذْهَبِ الْحَبْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَا  
مِنْ دُونِ تَطْوِيلٍ وَلَا إِخْلَالِ      أَوْ عَرْضِ تَفْصِيلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ  
وَاللَّهَ أَدْعُو أَنْ تَكُونَ نَافِعَةً      لِرَائِدِي الْفِقْهِ كَعَيْنٍ نَابِعَةٍ

\* \* \*



## كتاب الطهارة

### المياه:

الماء أنواع<sup>(١)</sup>: طهورٌ، وهو ما يَبْقَى على الأصل الذي قد عَلِمَا لا يحصل الطهرُ من الأحداثِ إلاَّ به، كذالكِ مِنْ أَحْبَابِ

(١) أي أنواع ثلاثة باختصار: طهور، وطاهر، ونجس؛ كما يعلم من الآيات.

ثم الطهور أقسام:

١- ما لا كراهة في استعماله، وذلك كالماء الذي لم يتغير بشيء، أو تغير بطول المكث، أو بطاهر يشق صون الماء عنه كورق شجر بقرب الماء.

٢- ما يكره استعماله. وهو ما تغير بطاهر مجاور غير مخالط كدهن وعود، أو بملح مائي. أو ما سخن بنجس، أو استعمل في طهارة مستحبة كتجديد الوضوء، فهذه المياه طهور لكن يكره استعماله.

٣- ما خلت به المرأة لطهارة عن حدث. وذكر في الآيات هذا القسم الأخير فقط لكونه أمراً تعبدياً، وخلاقياً.

تنبيه: الفرق بين التغير بالمخالط والمجاور: أن التغير بالمخالط يكون بانحلال أجزاء الشيء في الماء. كالتغير الحاصل بطبخ شيء في الماء بخلاف التغير بالمجاور، فيكون بدون تحلل الشيء في الماء، سواء لاقاه كالتغير بدهن أو عود، أم لا، كتغير رائحة الماء بوجود جيفة بقربه فتمر الرياح عليها وعلى الماء. والفرق بين التغيرين في الحكم: أن التغير بالمخالط يزيل طهورية الماء إذا كان التغير كثيراً، بخلاف التغير بالمجاورة، فلا يزيل طهورية الماء.

وَفَضْلُ مَرَأَةٍ خَلَتْ بِالطُّهْرِ، لَا يَرْفَعُ أَحْدَاثَ الرِّجَالِ، فَاعْقِلَا<sup>(١)</sup>  
 وَطَاهِرٌ: وَهُوَ الَّذِي تَغَيَّرَا مِنْ خُلْطِ طَاهِرٍ بِهِ، فَأَثَرَا  
 وَمِنْهُ مَا اسْتُعْمِلَ فِي فَرْضِ لَدَى جُمُهورِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يُقْتَدَى<sup>(٢)</sup>  
 قَلِيلٌ مَغْمُوسٍ لِكَفِّ مُسْلِمٍ عَنِ نَوْمِ لَيْلٍ نَاقِضٍ بِهِ<sup>(٣)</sup> أَحْكَمُ  
 وَثَالِثُ الْأَقْسَامِ: مَا تَنَجَّسَا أَوْ بَتَغَيَّرَا، وَلَوْ يَسِيرًا  
 يَنْجُسُ مَاءٌ مُطْلَقًا فِي قَوْلِ بَغَائِطِ الْإِنْسَانِ أَوْ بَبَوْلِ  
 الْأَنِيَةِ:

كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ مُبَاحٌ إِلَّا مِنَ النَّقْدَيْنِ<sup>(٥)</sup>، لَكِنْ بَاحُوا

(١) وهذا الحكم تعبدى، فالماء في الأصل طهور. وعلم من القيود: أن ذلك الماء يزيل النجس مطلقاً. وأنه يرفع حدث المرأة والصبي، وأنه لا أثر لخلو المرأة بالتراب، ولا بالماء الكثير، ولا بالقليل إذا كان عندها من يشاهدها، أو كانت صغيرة، أو لم تستعمله في طهارة كاملة، ولا للماء الذي خلت به للطهارة عن نجس، فالمراد بالطهر في البيت: الطهارة من الحدث.

(٢) أي من الطاهر غير الطهور، الماء المستعمل، وهو ما انفصل عن العضو المغسول في الفرض.

(٣) أي بكونه طاهراً لا طهوراً، وقد ذكرت في البيت الشروط التي ذكرها هنا.

(٤) الماء الكثير ما بلغ قلتين، والقليل ما دون القلتين. والقلتان ما يملأ حفرة مقدارها ذراع وربيع طولاً وعرضاً وعمقاً.

(٥) أي الذهب والفضة.

بِحِلِّ ضَبَّةٍ يَسِيرَةٍ مِنَ الْفَضَّةِ حَيْثُ حَاجَةٌ لَهَا تُحَلُّ

### النجاسة :

الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ وَالِدَّمَاءُ وَالْمَيْتَةُ وَالصَّدِيدُ وَالْقَيْءُ انْتَقَلَ

مِنْ مِعْدَةٍ، وَالْمَذْيُ وَالْوَدْيُ وَمَا يَفُوقُ قَطًّا خِلْقَةً، وَحُرْمًا

وَكُلُّ عَيْنٍ مَائِعٍ مِنْ مُسْكِرٍ - لَا مَيْتُ حَوْتٍ، وَجَرَادٍ، بَشْرٍ - (١)

فَكُلُّهَا نَجَاسَةٌ لَا تَطْهَرُ إِلَّا تَخَلَّلَ لِمَا يُخَمَّرُ

أَوْ جِلْدُ مَيْتَةٍ - عَلَى قَوْلِ نَبِغٍ - مِنْ غَيْرِ خَنْزِيرٍ وَكَلْبٍ إِنْ دُبِغَ (٢)

### التطهير :

مَا غَارَ فِي أَرْضٍ فغسلتُ، وَفِي كَلْبٍ وَخَنْزِيرٍ لَسْبَعٌ تَقْتَفِي

بِشَرْطِ تَتْرِيْبٍ بِإِحْدَاهَا، وَفِي بَوْلِ الْغَلَامِ الرَّشِّ بِالْمَاءِ اِكْتَفَى

فِي غَيْرِ هَذِهِ فَسَبْعٌ قُرَّرَتْ مِنْ غَيْرِ تَتْرِيْبٍ، كَذَا قَدْ حُرِّرَتْ

### آداب قضاء الحاجة :

تَسْمِيَةٌ، تَعُوذٌ بِمَا وَرَدَ (٣) تَقْدِيمُكَ الْيُسْرَى دُخُولًا، وَابْتِعَادٌ

(١) هذه مستثناة من الميتة، فهي طاهرة.

(٢) المذهب أنه لا يطهر شيء من الجلود النجسة بالدبغ، ولكن يجوز استعمال المدبوغ

في اليابس.

(٣) وهو: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث.

كذا انتعل، وقدم اليمنى إذا  
 ويكره استصحاب شيءٍ مُحترَم  
 كذا كلام، واشتغال اليمنى  
 بالبول في شقٍّ ونحوه، وفي  
 ويحرم استدباراً استقبالاً  
 بحائل، وتحت مُثْمِرٍ، طُرُق  
 خَرَجْتَ، واستغفرَ بِذِكْرِ يُحْتَدَى<sup>(١)</sup>  
 كالذِّكْرِ، غيرَ مصحفٍ فذا حَرْمُ  
 مساً وتطهيراً كذا أن يُغْنَى -  
 نحو إناءٍ، دونَ حاجةٍ تَفِي  
 لقبلة، إلا إذا يُحَالُ  
 أو مُتَحَدِّثٍ، وظلُّ يُرْتَفَقُ

### الاستجمار :

وكون ما استجمرت منه طاهراً  
 لا يجزئ الروث ولا العظام  
 واشترط الثلاث من مرّاتٍ  
 مُنْقِيّاً<sup>(٢)</sup> شرطاً يُرى، بلا مِرّاً  
 ولا معظّم ولا طعماً  
 وسُنَّ أن يوترَ بالمسحّاتِ

### الوضوء :

وحده: استعمال ماءٍ قد طهُرُ  
 في آية الوضوء<sup>(٣)</sup>، على وجهٍ زُكِنَ  
 بنيّةٍ في كُلِّ عضوٍ قد ذُكِرَ  
 له شروط وفروض وسنن

(١) وهو أن يقول: غفرانك، ويستحب: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني».

روى ذلك ابن ماجه عن أنس رضي الله عنه، بإسناد ضعيف.

(٢) ضابط الإنقاء: ألا يبقى في المحل شيء إلا أثر لا يزيله إلا الماء.

(٣) بحذف الهمزة من (الوضوء) للضرورة. والأعضاء المذكورة في آية الوضوء: الوجه

واليدان والرجلان والرأس. وذلك واضح.

شروطه: الإسلام ثمَّ العقلُ      طهارة الماء، كذاكَ الجِلُّ  
وعدَمُ المانع في الأَعْضاءِ      كذا فِراغُهُ مِنْ استِنجاءِ  
وَنِيَّةٍ: ثُمَّ لَدائِمِ الحَدَثِ:      دِخُولِ وَقْتِ فِرْضِهِ شِرْطُ حَدَثٍ<sup>(١)</sup>  
فِرْوَضُهُ: الأَغْسالُ وَالْمَسْحُ<sup>(٢)</sup> كذا      تَرْتِيبُهَا، ثُمَّ مِوَالاةُ خُذَا  
وَاجِبُهُ: تَسْمِيَةٌ فِي أَوَّلِ      أَيِ غَسَلٍ كَفَّيْهِ، عَلَيِ القَوْلِ الجَلِيِّ<sup>(٣)</sup>  
وَالفَمِّ وَالأنْفِ لَدِيهِمْ دَخَلَا      فِي الوِجْهِ<sup>(٤)</sup>؛ ثُمَّ الأُذُنِ فِي الرَأْسِ اجْعَلَا  
فَهِي مِنَ الفِرْوَضِ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ      تَقْدِيمِ هَذَيْنِ عَلَيِ الوِجْهِ، تُصَبُّ  
كَذَا السِّوَاكِ، غَسَلُكَ الكَفَّيْنِ      وَالبِئْدِ بِالبِئْمَنِ كَذَاكَ تَعْنِي  
إِطالَةَ الغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ      وَصُحْبَةَ النِّيَّةِ لِلتَّكْمِيلِ  
وَالدَّلْكَ، وَالتَّثْلِيثُ وَالتَّخْلِيلُ لَدُ      مَغْسُولِ، ثُمَّ الذِّكْرُ<sup>(٥)</sup> بَعْدَهُ فِقْلُ

(١) يعني: شرط جديد زائد على الشروط المذكورة، ففي الكلام جناس.

(٢) أي: غسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس وغسل الرجلين إلى الكعبين، وأما مسح الخف فهو بدل عن غسل الرجلين.

(٣) والفرق بين الفرض والواجب هنا: أن الفرض ما لا يعذر في تركه لا عمداً ولا سهواً.

وأما الواجب فيعذر في تركه سهواً، ولا يعذر في تركه عمداً.

(٤) يعني المضمضة والاستنشاق داخلان في غسل الوجه. فهما فرضان.

(٥) الذكر هو: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين.

## مسح الخفين والعمامة والجبيرة :

المسح للخفين في الوضوء لا      في الغسل حلٌ بشروطٍ فاعقلاً :  
 إباحةً، طهارةً، ستر محل      فرض، ثبوت فيه<sup>(١)</sup> غير منتقل  
 ولبسُه بعد وضوءٍ كامل      ولو بمسحٍ فيه نحو حائلٍ  
 يوماً وليلاً أبخ للحاضر      ثلاثة الأيام للمسافر  
 من حين ما أحدث بعد اللبس      وقيل : من مسح فُضُن عن لبس  
 عَمَامَةٌ كَالْخُفِّ إِذَا مَا حُنِّكَتْ      أو بَدْوَابَةٍ عَلَى مَا بُيِّنَتْ<sup>(٢)</sup>  
 وَاَمْسَحَ جَبِيرَةً خَلَّتْ عَنْ عَبَثٍ<sup>(٣)</sup>      مِنْ دُونِ تَوْقِيَتٍ، لِكُلِّ حَدَثٍ<sup>(٤)</sup>

(١) أي في محل فرض، بالأاحتاج إلى شديده.

(٢) فشرط المسح على العمامة أن تكون محنكة أو ذات ذؤابة، ويشترط أيضاً أن تكون ساترة جميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه؛ كمقدم الرأس والأذنين، فيعفى عن ذلك. وكذا يجوز المسح على خمر النساء المدارة تحت حلوقهن، ثم المسح على العمامة والخمر خاص بالوضوء دون الغسل؛ كالخفين. وإلى هذا التفصيل الإشارة في النظم: «على ما بينت».

(٣) يعني: إذا كانت موضوعة على محل الحاجة.

(٤) هذا من الفروق بين مسح الجبيرة، ومسح الخف، فمسح الجبيرة لا توقيت فيه، ويمسح في الوضوء والغسل، بخلاف مسح الخف، والمذهب أنه يشترط وضع الجبيرة على طهارة. ومن الفروق أيضاً: أن الجبيرة يجب تعميم المسح عليها وأنه يجمع بين المسح وغسل الصحيح فيها بخلاف مسح الخف.

## نواقض الوضوء :

يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ مِنْ ثَمَانٍ : كَثِيرٍ خَارِجٍ مِنَ الْأُبْدَانِ  
 مِنْ نَجَسٍ ، وَكُلِّ شَيْءٍ ظَهَرَ مِنْ السَّبِيلَيْنِ ، وَلَوْ مَا نَذَرَا  
 وَمَسَّ فَرْجٍ ، وَزَوَالَ الْعَقْلِ لَمَسُّ بِشَهْوَةٍ<sup>(١)</sup> ، تَوَلَّى الْغُسْلِ -  
 لَمِئْتٍ ، وَأَكْلُ لَحْمِ الْإِبِلِ وَكُلِّ مَا يَوْجِبُ غُسْلًا ، فَاعْقِلِ  
 مَسُّ لِمَصْحَفٍ ، صَلَاةٌ حُرْمًا لُمَحْدَثٍ ، كَذَا طَوَافٌ عَلِيمًا

## الغسل :

مَوْجِبُ غُسْلِ سِتَّةٍ : أَنْ يَنْزَلَ الْ مَنِيٌّ بِاللَّذَّةِ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ أَنْ يَنْتَقِلَ<sup>(٣)</sup>  
 تَغْيِبُ الْحَشْفَةِ ، وَالْإِسْلَامُ ، وَالْمَوْتُ ، وَحَيْضٌ وَنَفَاسٌ ، فَاعْتَسِلْ  
 وَوَأَجِبَاتُ الْغُسْلِ : أَنْ يُنَوَى ، وَأَنْ يعمَّ مَرَّةً بِغُسْلٍ لِلْبَدَنِ  
 تَسْمِيَةٌ ، تَنْظِيفُ أَنْفٍ وَفَمٍ<sup>(٤)</sup> ، شُرُوطُهُ مِثْلُ الْوُضُوءِ ، فَافْهَمْ  
 وَسُنَّ أَنْ يُزِيلَ قَبْلَهُ الْأَذَى ثَمَّ وَضُوءٌ ، ذَلِكَ أَعْضَاءٌ ، كَذَا

(١) أي لمس المرأة بشهوة، أما لمسها بدون شهوة فليس بناقض.

(٢) فلو خرج بدون لذة لنحو برد أو مرض فلا يجب الغسل، ولكن يجب الغسل بالاحتلام.

(٣) أي أن ينتقل المني من مقره، ولو لم يخرج، فيوجب الغسل.

(٤) المراد: المضمضة والاستنشاق.

بَدءُ برأسٍ، وتيامُنٌ وتَثُ  
 وكلُّ من يلزمُه الغسلُ حَرْمٌ  
 إلاَّ عُبوراً أو مع الوضوء، وما  
 ليث، تعهَّد الغضون<sup>(١)</sup> كالشَعَثُ  
 تلاوةً، ومسجدٌ، فلا تَرْمُ-  
 يجتنبُ المحدثُ ممَّا حَرُمَا

### التيَمُّ :

المسحُ للوجه وللِيَدَيْنِ  
 دخول وقتٍ للصلاة، وعدم  
 فهو عن الأحداثِ مطلقاً، وعن  
 حِلٌّ وطهرٌ وغبارٌ قد وجِبَ  
 فروضه : مسحُ جميعِ الوجه وال  
 كذا موالاةً وترتيباً إذا  
 خروجُ وقتِ مُبطلُ التيمُّ  
 حصولُ ماءٍ، أو زوالُ العذر  
 بثرنة<sup>(٢)</sup> يُشرع عن شرطين :  
 ماءٍ لفقْدٍ أو تعذُّرٍ عُلِمَ  
 نجاسةً بديلُ ماءٍ، فاعلمن  
 تسميةً ونيَّةً كذا تَجِبُ  
 كفين للكوعينِ، هذا ما نقل  
 كانَ عن الأصغر أيضاً نفذاً  
 وموجب الأحداثِ أيضاً، فافهم  
 لا بعد ما صلَّى<sup>(٣)</sup>، فخذ باليسرِ

### الحيض والنفاس والاستحاضة :

دمٌ طبيعياً، وتُرْخِيه الرِجْمُ  
 في بعض أيامٍ بحيضٍ قد رُسم

(١) الغضون : جمع غضن، وهو الثني، والانعطاف .

(٢) هذا حدّ التيمم .

(٣) أي : فلو حصل الماء بعدما صلَّى بالتيمم فلا تجب الإعادة .

أقلُّ عُمرِ الحيضِ تسعٌ، وأقلُّ مدته يوماً وليلاً عُقلُ  
غالبُه ستٌّ وسبعٌ، لو كثيرٌ مُدَّتُه لم تعدْ خمسة عشر  
أقلُّ طهرٍ بين حيضين استقرَّ - في أرجح القولِ - ثلاثة عشر  
ويُمنع الصلاة والصياما ولا تصحَّانِ زمانَ دَامَا  
وَالوِطَاءَ وَالطَّلَاقَ وَالذِّي حَرَمَ لِحُجُبِ، ثُمَّ قِضَا الصَّوْمِ حُتِمَ  
ويوجبُ البلوغُ والغسلُ وأنَّ يُعتدَّ بالقرءِ، وخُلفهم زُكِنُ<sup>(١)</sup>  
أما النفاسُ فدمٌ يُرَخِي الرِّجْمَ حِينَ ولادَةٍ، بأربعينَ ثمَّ  
ذا غالبٌ أيضاً، ولحظةٌ أقلُّ، والحملُ مانعٌ لحيضٍ، ذا نُقِلَ  
وحكمُه كالحيضِ مطلقاً سوى عدةِ قرءٍ، وبلوغِ المستوى<sup>(٢)</sup>  
سواهما<sup>(٣)</sup> استحاضةً، لا تَمْنَعُ شيئاً - سوى ما قيل: لا تُسْتَمْتَعُ<sup>(٤)</sup>

(١) أي: الخلاف في معنى القرء. قيل: حيض، وقيل: طهر. والمذهب الأول.

(٢) فالنفاس يفارق الحيض في حكمين:

١ - لا يعتد النفاس من الأقراء.

٢ - النفاس من حيث هو ليس من علامات البلوغ؛ لأن البلوغ يحصل بالإنزال الذي

يسبق الحمل.

(٣) أي سوى الحيض والنفاس من الدم الخارج من المرأة.

(٤) أي لا توطأ إلا مع خوف العنت، وهذا المذهب.



## كتاب الصلاة

### الصلاة :

وحدّها شرعاً على ما قالوا : بأنها الأقوال والأفعال  
 مفتوحة تكبيرةً وتختتم تسليمة<sup>(١)</sup> ، والخمسُ منها تُنحِتَم  
 في كل مسلمٍ مكلفٍ، عدا حيضٍ، نفاسٍ، منهُما لا تُفتَدَى<sup>(٢)</sup>  
 ويكفر الجاحدُ للوجوبِ، أو تاركُها تهاوناً فيما رأوا

### الأذان والإقامة :

حُكْمُ الأذانِ والإقامةِ استقر فرضٌ كفايةً على من قد حَضَرَ-<sup>(٣)</sup>  
 من الرجالِ في أداء ما كُتِبَ؛ في سفرٍ، وللقضاءِ مِنْ مُستَحَبٍّ  
 وكَلِمَةُ الأذانِ خمسةٌ عَشْرُ،<sup>(٤)</sup> إقامةٌ إحدى وعشرةٌ أقرَّ

(١) وهذا الحد يصدق على صلاة الجنابة أيضاً.

(٢) أي: لا بالقضاء، ولا بشيء آخر.

(٣) أي غير المسافر، ففي حقه هما ستان، كما سيذكر.

(٤) هذا بدون الترجيع، ومع الترجيع تكون الكلمة تسعة عشر، والترجيع جائز في المذهب. ومعنى الترجيع: أن يقول المؤذن الشهادتين سراً - بصوت منخفض - مرتين قبل أن يقولهما جهراً.

يشترط الترتيب والتوالي  
والوقت في غير أذان الفجر،  
ومتقن الوقت، الأمين، وكذا  
ترتيبه الأذان، غط الأذنا  
كذا التيفات الحيعلات، وليقم  
إجابة الأذان والإقامة،  
وقوله بعد الفراغ ما ورد،<sup>(٢)</sup>  
وكونه عدلاً من الرجال  
ويستحب صيئت ذو ستر  
كون الأذان في علو، وخذا  
واحدز إقامة، ترى ذي سننا  
مستقبل القبلة، في طهر أتم<sup>(١)</sup>  
والنهض للصلاة في «قد قامت»  
كذلك كل سامع، فلا تحذ

### شروط الصلاة :

العقل والتمييز والإسلام  
وللصلاة: الوقت والطهارة  
وقبله، ونية، فكلها  
شروط كل عمل يرام  
عن حدث ونجس، ستارة،<sup>(٣)</sup>  
جاءت على التفصيل في محلها

### مواضع لا تصح الصلاة فيها :

هذي المواضع التي لا تصلح  
مزبله، حش، كذلك مقبرة  
صلاتنا فيها، ولا تصح  
أعطان إبل، مستحماً، مجزرة

(١) يعني الطهارة من الأحداث والأنجاس.

(٢) وهو: اللهم رب هذه الدعوة التامة... إلى آخره.

(٣) أي: ستر العورة.

قارعة الطريق والمغصوبة وكعبة، ذي في سوى المندوبة<sup>(١)</sup>

### أركان الصلاة :

أركانها أربعة وعشراً فليس في الإسقاط منها جبر<sup>(٢)</sup>

تحريمه، فاتحة، قيام، ثم ركوع، واعتدال تام

وبعده السجود مرتين والرفع والجلوس بين ذين

وتطمئن، والتحيات التي في آخر الصلاة، ذي في الجلسة

ثم الصلاة، أي على النبي مع ترتيبها، ثم سلام، فاستمع

### واجبات الصلاة :

وواجباتها ثمانية أتت لو فات منها دون عمد جبرت

أي بسجود السهو، أما العمد لتركيها فمبطل، ذا الحد<sup>(٣)</sup>

وهن: تكبيرات الانتقال والحمد والتسميع لا اعتدال<sup>(٤)</sup>

تحميدة، تسبيحة الركوع والسجود «رب اغفر» يقال إن جلس

(١) أي: الكعبة. فلا تصح الفريضة فيها دون المندوبة، فتستحب فيها.

(٢) يعلم مما ذكر حد الركن أي الفرض.

(٣) أي: حد الواجب أي تعريفه.

(٤) أي قول: سمع الله لمن حمده. هذا واجب على المنفرد والإمام، دون المأموم

فلا يقوله.

تشهد أولُ، والجلوسُ له، وكلُّ هذه مأثوسُ

### سُنن الصلاة :

رفع اليدين سُنَّ في المواضع<sup>(١)</sup> مضمومة ممدودة الأصابع

والقبض باليمنى لكوع اليسرى والوضع تحت سُرَّة، ذا أخرى

وانظر إلى المسجد<sup>(٢)</sup> واستفتح كذا تعوذاً بَسْمَلَةً سِرّاً خُذاً

والجهرُ بالمقروء في الجهرية كذاك تأمينٌ بُعِيدَ سَكْتَةً

وسورة في الأوليين تَقْتَفِي أو آية طويلاً بها اُكْتَفِي

ووضع كفيه بركبتيه مَع تسوية لظهره إذا رَكَعَ

وفي السجودين يجافى العَضُدُ والبطن عن فخذه أيضاً يُبْعَدُ

تفريقُ رجليه كذا توجيهُ لقبلة أصابعاً وجيه<sup>(٣)</sup>

وسُنَّ الافتراش في الجِلِساتِ إلا التي في آخر الصلاة

فيها تورُّكٌ، وقبض خنصرِ وبنصرٍ، سبباً فأشْرِ

مُحَلَّق الوسطى مع الإبهام في الجلستين، ذا إلى السلام

ويَبْسَط اليسرى قريب الرُكبة موجّهاً أصبوعها للقبلة

(١) أي مواضع رفع اليدين . وهي أربعة : عند تكبيرة الإحرام ، وعند الركوع ، وعند

الرفع منه ، وعند القيام من الركعتين .

(٢) أي : موضع السجود .

(٣) من الوجاهة . والمراد أنه سنة .

وَسُنَّ أَنْ يَدْعُوَ مَمَّا وَرَدًا      قَبْلَ السَّلَامِ، لَا بِكُلِّ مَا بَدَأَ<sup>(١)</sup>  
 وَنِيَّةَ الْخُرُوجِ بِالسَّلَامِ      كَذَا التَّفَاتُ فِيهِ بِالْخِتَامِ  
 وَسُنَّ فِيهَا رَدُّ مَنْ يَمُرُّ<sup>(٢)</sup>،      وَسُتْرَةٌ، وَبَعْدَهَا فَالذُّكْرُ

### مكروهات الصلاة :

منها: التَّفَاتُ<sup>(٣)</sup>، غَمْضُ عَيْنٍ، نَظْرُ  
 وَالسَّدْلُ، وَالصَّمَا<sup>(٤)</sup>، وَغَطُّ وَجْهِهِ  
 تَرَوْحٍ، فَرَقْعَةٌ لِلْأَصْبُعِ  
 تَمْعُطٌ، وَوَضْعُ شَيْءٍ فِي الْفَمِ  
 وَالرَّمْزُ بِالْعَيْنِ، وَكُلُّ مَا شَغَلَ  
 تَخْصِيصُ شَيْءٍ لِلسُّجُودِ، هَكَذَا  
 نَحْوَ السَّمَا، وَعَبَثٌ، تَخْصُرُ  
 كَذَا لِثَامٌ، كَفَّ نَحْوِ ثَوْبِهِ  
 تَشْبِيكُهَا، كَذَا افْتِرَاشُ السَّبْعِ  
 وَفَتْحُهُ، وَكُلُّ مُلْهِ فَاغْلَمَ  
 مِنْ عَمَلِ الْيَسِيرِ عَرَفَاءً، فَاَعْتَزَلُ  
 تَكَرَّارُهُ فَاتِحَةً، أَيْضًا خُذَا

(١) يعني : لا يجوز الدعاء في الصلاة بما يقصد به ملاذ الدنيا .

(٢) أي : من يمر بين يدي المصلي . والمرور بين يديه حرام .

(٣) إلا إذا كان الالتفات لنحو خوف ، فلا كراهة .

والإلتفات هو ما يكون بالوجه ، أما لو استدار بجملته فإنه تبطل صلاته بذلك ، في غير شدة الخوف .

(٤) السدل : قال في الروض : وهو طرح ثوب على كتفيه ، ولا يرد طرفه على الآخر .

والاشتمال الصماء : بأن يضطبع بثوب ليس عليه غيره .

والاضطباع : أن يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الأيمن ، وطرفيه على عاتقه الأيسر .

إِنْ تَأَقَّ لِلطَّعَامِ أَوْ إِنْ يَحْتَقِنَ      وَقَسَّ عَلَيْهِ كُلَّ مَا لَا يَطْمِئِنُ

### مبطلات الصلاة :

وَتَرَكُ رُكْنَ أَوْ زِيَادَةً إِذَا      كَانَ بَعْمِدٍ مُبْطِلٌ، وَهَكَذَا  
تَرَكَ بَعْمِدٍ وَاجِبًا أَوْ شَرْطًا      وَقَطَعَ نِيَّةً، سَلَامٌ وَشَطَاً<sup>(١)</sup>  
تَكَلَّمَ، فَهَقَّهَةً، وَعَمِلُ      مُسْتَكْثَرٌ عَرَفَاءً، وَأَكْلُ مُبْطِلٌ  
وَأَسْوَدٌ مِنَ الْكِلَابِ يَقْطَعُ      لَا غَيْرُ، إِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ يَقْطَعُ<sup>(٢)</sup>

### سجود السهو :

زِيَادَةٌ، نَقْصٌ، وَشَكٌّ تَعْتَبَرُ      مِنْ مُقْتَضِي السُّجُودِ حَتَّى تَنْجِبِرُ  
مَنْ زَادَ فَعَلًا كَرُكُوعِ سَاهِيَا      أَوْ كَانَ نَاقِصًا لَشَيْءٍ نَاسِيَا  
أَوْ شَكٌّ فِي تَرْكِ لِرُكْنٍ أَوْ عَدَدٍ      رُكْعَاتِهَا فَبِأَقْلَاهَا اعْتَمَدُ  
أَوْ نَاسِيَا سَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ      صَلَاتَهُ، وَعَنْ قَرِيبٍ قَدْ عَلِمَ  
فَوَاجِبٌ فِي كُلِّهَا أَنْ يَسْجُدَا      فَتَرْكُهُ عَمْدًا يَكُونُ مُفْسِدًا  
وَإِنْ أَتَى بِالْقَوْلِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ      لَهُ كَذِكْرِ فِي قِيَامٍ احْتَمَلُ-  
كَرَاهَةً، فِيهِ السُّجُودُ يُنْدَبُ،      وَفِي قَلِيلٍ عَمَلٍ لَا يُطْلَبُ

(١) أي : التسليم قبل موضعه .

(٢) يقطع في الشطر الأول بمعنى : يُبطل، وفي الثاني بمعنى : يمر، ففي ذلك

جناس تام .

سجوده قبل السلام فُضِّلا      إلا لتسليم بلا أن يُكْمَلا  
لا يسجد المأموم إلا تابعاً      إمامه، حيث يُرى مُتابعاً<sup>(١)</sup>

### صلاة التطوع :

أكدها الكسوف فاستسقاؤنا      ثم التراويح، فوترُ جَاءَنَا  
رواتبُ الفروضِ بعدُ، فالضُحَى      فمطلق النفلِ، وليل يُنتَحَى<sup>(٢)</sup>

### أوقات النهي عن الصلاة :

طلوعُ شمسٍ وغروبُ واستوا      وبعد فجرٍ ثمَّ من عصرٍ سَوا  
نوافلُ الصلاةِ فيها تُمنَعُ      لا سنّة الطوافِ فهي تُشرَعُ<sup>(٣)</sup>

### صلاة الجماعة :

وتلزم الجماعةُ الرجالاً      ليست بشرطٍ، فاحفظِ المقالاً

(١) يعني: إذا كان تابعاً للإمام من أول الصلاة، فلا يسجد لسهو نفسه، ويسجد مع الإمام لسهوه وإن لم يسه هو. بخلاف المسبوق، فإنه يسجد لسهو نفسه في آخر صلاته، سواء سها في حالة الاقتداء أم بعد سلام الإمام فيما انفرد به.

(٢) أي: يختار للنفل المطلق، فصلاة الليل أفضل من صلاة النهار.

(٣) فلا تجوز تطوع في الأوقات الخمسة، حتى ما له سبب، إلا ركعتي الطواف. وكذا إعادة الجماعة، وقضاء الفرائض، والمنذورة، فكلها جائزة في الأوقات الخمسة، وتجاوز صلاة الجنائز بعد الفجر والعصر، دون الأوقات الثلاثة الباقية فلا تجوز إلا لعذر.

## الأولى بالإمامة :

وأقرأ فأفقه ثم أسن فأشرف فأقدم بها قمن<sup>(١)</sup>  
 وبعده الأتقى، وذو حق أحق وحاضر، حر، مقيم يستحق  
 كذاك مختون، بصير، قدموا من ضدهم، واقرع إذا ما اختصموا

## من لا تصح إمامته :

لا يصلح الفاسق مطلقاً، ولا أنثى وخنثى للرجال، فاعقلا  
 وأخرس ومحدث، ذو نجس كذاك أمي، قراءة يسي<sup>(٢)</sup>  
 وعاجز عن بعض قول أو عمل من واجب الصلاة أيضاً يعتزل<sup>(٣)</sup>  
 إلا لمثله أو الأذنى، فلا تمنع إمامة بها ترجى العلاء

## من تكره إمامته :

ونحو فافاء وتمتام<sup>(٤)</sup> ومن لا يفتح الحرف، كذاك من لحن

(١) بها. أي: بالإمامة. قمن أي: مستحق.

(٢) قراءة يسي. هذا تفسير لمعنى الأمي عند الفقهاء. فهو عندهم من لا يحسن قراءة الفاتحة، ولو حرفاً واحداً منها.

(٣) كالعاجز عن القيام والركوع والسجود مثلاً. إلا إذا كان الإمام الراتب، فإذا صلى جالساً لعلّة عارضة صحت القدوة، ويصلون وراءه جلوساً. وإذا كان ابتداء الصلاة قائماً ثم جلس لعارض، فإنهم يتمون وراءه قياماً، وهو جالس.

(٤) الفافاء: من يكرر الفاء، والتمتام: من يكرر التاء. وفي حكمهما من هو مثلهما.

وأقطع وأقلف، أعمى، أصم إمامة منهم كراهة تعم  
**شروط القدوة :**

هاك شروط قدوة قد فصلت أهلية الإمام، والوقوف عن  
 فتبطل الصلاة إذا ما أهملت يمينه فذاً<sup>(١)</sup>، كذا أيضاً زكن  
 رؤيته أو بعض صف إن وقف في غير مسجد، وألاً يختلف  
 عليه سبقاً وتخلفاً<sup>(٢)</sup>، ولا يلقى بنهر أو طريق مفضلاً  
**أعذار ترك الجمعة والجماعة :**

واعذر بترك الجمعة، جماعة صاحب أمر خائفاً ضياعه  
 ومن تأذى من رياح أو مطر في ليلة، وتائقاً أكلاً حضر  
 مدافعاً، ممرضاً، ومن مرض وخائفاً من أي ضرر قد عرض  
**القصر والجمع وصلاة الخوف :**

وسن قصر للرباعيات لا غيرهن، بشروط تأتي :

- (١) فلا تصح صلاة الرجل فذاً عن يسار الإمام أو خلفه، أو خلف الصف إذا صلى ركعة  
 فأكثر، وتصح أقل من ذلك، كما يصح وقوف المرأة خلف الإمام أو الصف .  
 (٢) فالسبق على الإمام أو التخلف عنه بركنين يبطل لصلاة المأموم إن كان عالماً عامداً،  
 وإلا بطلت الركعة . والسبق عليه بركن كركوع أو سجود حرام، ولا تبطل الصلاة إذا  
 عاد، وإن لم يعد عالماً عامداً بطلت صلاته . أما الموافقة فهي مكروهة، ولا تبطل  
 الصلاة بها .

في سفر المرّحلتين<sup>(١)</sup>، وأجل قصر إمامه إذا كان اقتدى<sup>(٢)</sup> وفارق العامر، ثمّ قد حصل ونية قصر الصلاة في ابتداء والجمع بين الظهر والعصر كما بين المرض يشقّ أو في سفر شروط تقديم: موالة، وأن نية جمع، وسوى الموالا وجزت الصلاة في الخوف على جميع وجه في الحديث نُقِلَا

### الجمعة :

وتلزم الجمعة كلّ مسلم عن كلّ عذرٍ مُسقطٍ، فالظهر لا شروطها: الوقت<sup>(٤)</sup>، وأربعون من حُرّ مكلفٍ مقيمٍ مُفصّم - تصح منه قبلها، فليُعقلا أهل الوجوب، وبقرية الوطن

(١) المرحلتان : سير يومين بسير الأثقال . وحدّد ذلك بـ (٨٥) كيلو متر .

(٢) أي فلو اقتدى بإمامٍ متمّ للصلاة لا يجوز له القصر ؛ بل عليه الإتمام، وفاقاً لإمامه .

(٣) يعني : وجود العذر عند افتتاح الصلاتين وسلام الأولى ، ولا يشترط دوام العذر إلى فراغ الثانية .

(٤) أول وقت الجمعة وقت صلاة العيد - أي : بعد ارتفاع الشمس قدر رمح ، وآخر وقت الجمعة وقت صلاة الظهر ، أي إلى أول وقت العصر ، لكن فعل الجمعة بعد الزوال أفضل خروجاً من الخلاف .

كذاتِ قَدَمٍ لَخُطْبَتَيْنِ هُمَا بَدِيلَانِ لِرُكْعَتَيْنِ  
 شَرَطَهُمَا: حَمْدٌ، صَلَاةٌ، وَقِرَاءَةٌ، وَصِيَّةٌ بِتَقْوَى، لَا مِرَا  
 وَعَرَبِيَّةٌ عَلَى مَنْ قَدَرَا حَضُورُ أَرْبَعِينَ مَمَّنْ ذُكِرَا<sup>(١)</sup>  
 وَسُنَّ سَتْرُ عَوْرَةٍ، تَطَهُّرٌ وَمَوْضِعٌ عَالٍ، وَأَوْلَى: مِنْبَرٌ  
 تَسْلِيمَةٌ بَعْدَ الصُّعُودِ مُقْبِلًا، جَلُوسُهُ وَقْتَ الْأَذَانِ مُكْمَلًا  
 وَبَيْنَ خُطْبَتَيْنِ، وَاعْتِمَادٌ عَلَى عَصَا، أَوْ نَحْوَهُ يُرَادُ  
 وَقَصْرُ خُطْبَةٍ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ، دُعَاؤُهُ فِيهَا، فَضْنٌ عَنِ قَوْتِ  
 وَسُنَّ أَنْ يُقْرَأَ فِي الصَّلَاةِ بِالْجُمُعَةِ وَ«الْمَنَافِقُونَ»، وَنُقِلَ-  
 بِ«سَبِّحْ اسْمَ» «هَلْ أَتَاكَ»، وَأَتَى فِي فَجْرِهَا «السَّجْدَةُ» ثُمَّ «هَلْ أَتَى»  
 وَسُنَّ غَسْلٌ وَتَطْيِيبٌ، وَأَنْ يُحْسَنَ لِبْسًا، وَابْتِكَارٌ، يَطْمِئِنُ  
 قِرَاءَةُ الْكَهْفِ، وَإِكْثَارُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ، وَالذُّعَا تَرْجُو الْعُلَا  
 وَلَا تُقِمُّ عَنِ الْمَكَانِ صَاحِبَهُ وَلَا تَخُطُّ - مُؤَذِيًا - لِلرَّقَبَةِ  
 وَلَا تُحَدِّثُ، وَاسْتَمِيعَ لِلْخُطْبَةِ وَارْكَعَ تَحِيَّةً، فَذِي مِنْ سُنَّةٍ

### صلاة العيدين :

فَرَضُ كِفَايَةِ صَلَاةِ الْعِيدِ وَهِيَ كَجُمُعَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَفِي صَعِيدٍ<sup>(٣)</sup>

(١) حضور أربعين هنا شرط لصحة الخطبة، وفيما تقدم شرط للزوم الجمعة.

(٢) فيشترط لإقامتها استيطان، وعدد الجمعة.

(٣) أي: الأفضل أن تقام في الصحراء، وتكره في الجامع بلا عذر إلا بمكة.

من ارتفاع الشمس للزوال  
بركعتين زد من التكبير  
وسُنَّ «سبح اسم» «هل أتاك»  
وخطبتان بعدها، فكبراً  
وسُنَّ تكبيرٌ، مع الجمال  
ستاً، وخمساً، ذا من الشهر<sup>(١)</sup>  
فيها بجهرٍ، فأزع ما أتاك  
تسعاً وسبعاً أولاً، وذكراً<sup>(٢)</sup>

### التكبير :

في ليلة العيدين كبر مُطلقاً<sup>(٣)</sup>،  
عقيب كل من فروض عرفه<sup>(٤)</sup>  
لآخر التشريق، إلا من يحج  
وعشر ذي الحجة أيضاً أُطلقاً  
مقيّداً، من فجر يوم عرفة  
- من ظهر يوم النحر وقته يلج

### صلاة الكسوفين :

وللكسوفين صلاة تُستحب  
مع القيامين، ركوعين<sup>(٥)</sup> على  
وجاز أن يُزاد في الركوع  
منفرداً، وفي جماعة أحب  
طولهما حيث الكسوف ما انجلى  
وليس أن يُخطب بالمشروع

(١) أي : ست تكبيرات في الركعة الأولى زيادة على تكبيرة الإحرام، وخمساً في الثانية غير تكبيرة الانتقال .

(٢) أي : تسع تكبيرات في ابتداء الخطبة الأولى، وسبعاً في ابتداء الثانية .

(٣) أي : بدون تقييد بما بعد الصلاة، وينتهي وقت التكبير المطلق بصلاة العيدين .

(٤) الهاء هنا للسكت .

(٥) أي : في كل ركعة .

## صلاة الاستسقاء :

لِقْحَطِ غَيْثٍ وَلِجَدِبِ أَرْضٍ      صلاةُ الاستسقاءِ، غيرَ فرضٍ  
 مثل صلاة العيد فيما ذُكِرَا      لكن بخطبة، كما قد حُرِّرا  
 واحضر نقيّاً من معاصٍ، خاضِعاً      تذلُّلاً<sup>(١)</sup>، وصائماً وخاشعاً  
 وأكثر الدعاء واستغفارا      حول رداء، راجياً مذراراً

\* \* \*

(١) أي: متذللاً، فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل منصوب على الحالية. ووقوع المصدر  
 حالاً كثير. قال ابن مالك:

«ومصدر منكر حالاً وقع بكثرة كبغثة زيد طلح»



## كتاب الجنائز

من سُنن: تَعَهُدُ المحتضر ببلِّ حلقِي، وشفاهِ، وابُدُر-  
توجيهه القبلةَ والتلقينا  
وبعدَ موتِ غَمُضِ العينِ وشُدِّ  
واغسلهُ، واكفِن، صلِّ، واحمِل، واذقِن  
ببلِّ حلقِي، وشفاهِ، وابُدُر-  
«فاتحة» فاقراً، كذا «ياسيناً»  
لَحِييهِ، لِيِّنِ المفاصلَ، تُجِدِّ  
فرضَ كفايةِ تُرى ذي، فاعتنِ

### تغسيل الميت وتكفينه :

أولاهُمُ بغسلِهِ<sup>(١)</sup>: الوصيُّ  
فأقربُ فأقربُ من عَصَبَةِ  
وغسلِهَا<sup>(٢)</sup>: وصِيَّةٌ، فالأُمُّ، فال-  
وجازَ للزوج، كعكسِهِ؛ وفي  
واسترهُ، واغسلهُ على سريِرِ  
وضُّئُهُ واغسل شعره بالسُّدْرِ  
ثُمَّ أَبُّ، فجذُّه الحفِيُّ  
فغيرُهُم، فزوجة محبِّبَةِ  
جدَّة، فالبنت، وقِسْ ما لم يُقَلِّ<sup>(٣)</sup>  
وجودِ عذِرٍ بالتيمُّمِ اكتفِ  
تنجيه بالخرقةِ للتطهيرِ  
وابدأ بشقِّ أيمنٍ فالأيسرِ

(١) أي: الميت الذكر.

(٢) أي: الميت الأنثى.

(٣) أي: قس على ترتيب القرابة.

بالماتلاثاً، ثم نشف، طيب  
 لرجل ثلاثة، والأنثى  
 ومحرّم كغيره، لكن بلا  
 وجمّر الأكفان، وافرش، رتب<sup>(١)</sup>  
 في خمسة ندباً كذاك الخنثى  
 طيب وتخمير، كما قد نُقِلَا<sup>(٢)</sup>

### الصلاة والحمل والدفن :

أولاهم إمامة، وصي  
 بغسله؛ وللصلاة تبدّر  
 فاتحة تقرأ، والصلاة،  
 وسنّ أن يحمل تربيعاً<sup>(٣)</sup>، وأن  
 وواجب توجيهه للقبلة  
 وحثوهم من الثرى بالقبير  
 ويكره التجصيص والبناء  
 زيارة القبور للرجال  
 عدل، فسليطان، فمن حريّ-  
 تنوي، تقوم، أربعاً تكبير  
 تدعو، وسلّم، تلك واجبات  
 يسرع، ثم اللحد أولى ما دُفن<sup>(٤)</sup>  
 في شقه الأيمن، ذا من سنة  
 ورفع مسنماً بشبر  
 والكشب والجلوس واتكأ  
 تسنّ، دون الشد للرحال

(١) أي : بحيث يكون الأحسن والأوسع أول ما يفرش ليكون ذلك أعلى بعد الكفن .

(٢) إشارة إلى ما ورد في شأن الذي وقصته ناقته يوم عرفة فمات محرماً، فقال ﷺ :

«اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تمسوه طيباً، ولا تخمروا رأسه . . .»

رواه البخاري .

(٣) التربيع : أن يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة على كتفه الأيمن، ثم ينتقل إلى

المؤخرة، ثم يضع قائمته اليمنى على كتفه اليسرى ثم ينتقل إلى المؤخرة .

(٤) أي : اللحد أولى من الشق .

## كتاب الزكاة

حد الزكاة ، وما تجب فيها :

حَقٌّ وواجبٌ ببعض مَالٍ يُصرف للأصنافِ في أحوالٍ<sup>(١)</sup> كذاك عرّفوا الزكاة، وهي في أربعة الأصنافِ من مالٍ تفي: بهيمة الأنعام، والأثمان، وال خارج من أرضٍ، تجارة تجلّ شرط الوجوب خمسة: إسلامُ، مضيّ حولٍ في سوى المعشّرِ<sup>(٢)</sup> حريّة، ملك نصابٍ تامٍّ<sup>(٣)</sup> والربح والنتاج<sup>(٣)</sup>، فاحسب واقدير وفي المواشي: كونها تسوم في أكثر حولٍ، في سواها تنتفي<sup>(٤)</sup> والدينُ إن ينقص نصاباً يمنع وجوبها، ذا القولُ عنهم أوقُعُ

(١) أي: في أوقات معينة .

(٢) أي: تمام الملك واستقراره، فلا زكاة في دين الكتابة مثلاً، لعدم استقراره .

(٣) المعشّر: ما يجب في زكاته العشر كالحبوب والشمار، فلا يشترط فيه مضيّ الحول بعد الحصول عليه، بل يزكي فوراً .

والربح: أي ربح التجارة، فيزكيه عند تمام حول الأصل، إن كان الأصل نصاباً، وإن لم يتم حول على الربح .

والنتاج: أي نتاج السائمة، يزكيه بحول الأمهات إذا كانت نصاباً .

(٤) أي: في غير السائمة لا تجب الزكاة .

## زكاة الإبل :

في كُلِّ خَمْسِ إِبِلٍ فَشَاءُ لخمسةٍ عشرين<sup>(١)</sup> فالزكاةُ :  
 بنتٌ مخاضٍ ، وليستٌ وثلاً ثينٌ فبنتاً للبونِ فاجعلاً  
 ستٌ وأربعون فيها : حقةٌ ، إحدى وستون فمُستحقةٌ -  
 بجذعةٍ ؛ ستٌ وسبعون اقتضتْ بنتي لبونٍ ؛ ولتسعين ارتقتْ -  
 بواحدٍ فحقتين أثبت ، إحدى وعشرين بُعيدَ المائةِ  
 فيها بناتٌ للبونِ عدّها ثلاثةٌ ، فتستقرُّ حدّها :  
 بنت لبونٍ فرضُ أربعينَا وحقّةٌ تُخرجُ عن خمسينَا<sup>(٢)</sup>

## زكاة البقر :

وفي ثلاثين من الأبقار تبيع أو أنثى على الخيار  
 وأربعون فرضها : مُسنّة<sup>(٣)</sup> فيستقرّ الفرضُ في ذي السنّة<sup>(٤)</sup>

(١) أي : خمسة وعشرين ، حذفت الواو للضرورة . وهو جائز ، وكذلك ما يأتي في زكاة الغنم : «مائة إحدى وعشرين» . أي : مائة وإحدى وعشرين . وما يأتي في زكاة العسل : «مائة ستين» أي : مائة وستين .

(٢) بنت مخاض : ما تم لها سنة ، بنت لبون : ما تم لها سنتان . حقة : ما تم لها ثلاث سنين ، جذعة : ما تم لها أربع سنين .

(٣) التبيع : ما تم له سنة . والمسنّة : ما تم لها سنتان .

(٤) أي : على هذه الطريقة ، ففي كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة .

## تنبيه :

وتجزئ الذكور في ثلاث مسائل، والباقي بالإناث  
ابن لبون مجزئ لفقيد بنت مخاض<sup>(١)</sup>، وتبيعا أبدا  
عن الثلاثين، وفيما كانا نصابه الذكور، فهو هائنا

## زكاة الغنم :

زكاة أربعين : شاة، ولزم في مائة إحدى وعشرين تتم  
إخراج شاتين ؛ ثلاث تنحتيم في واحد ومائتين من غنم  
وبعدها : شاة لكل مائة والوقص عفوبين كل عدة<sup>(٢)</sup>

## الخلطة :

تؤثر الخلطة في الأنعام تجعل الواحد في الأحكام  
إن كان من أهل الزكاة، واشترط كذلك كون كل مال اختلط  
مرعى، مراحاً أي مبيتاً لئلا ومسرحاً ومحلماً وفحلاً

## زكاة الحبوب والثمار والعسل والمعادن :

في كل ما يكال ثم يدخر زكاة عشر من نصاب معتبر

(١) وكذا حق، وجذع، وثني.

(٢) الوقص : ما بين العديين، فلا زكاة فيه.

أو نصفه إن كان للنصاب مؤونة، كالسقي بالدولاب بشرط ملكه لدى الوجوب وهو ثلاثمائة من صاع وفي نصاب عسلٍ وعشرٍ وجب وكل ما استخرجه من معدن زكاته إن يبلغ النصاباً<sup>(٢)</sup> وفي الركاز مطلقاً<sup>(٣)</sup> خمس، وفي

مؤونة، كالسقي بالدولاب لا بعدد: كاللقاط للحبوب ولو على تعدد الأنواع<sup>(١)</sup> أي مائة ستين صاعاً مكتسب - نقدين أو غيرهما - فليضمن من دون حول، فاقد الحسابة مصارف الفئء فضعه واكتف

### زكاة النقدين :

عشرون مثقالاً نصاب الذهب ومائتا درهم فض، فاحسب زكاة كل ربعٍ عشر، وتضم قيمة أعراض إليهما تيم<sup>(٤)</sup> ولا زكاة في مباح من حلي إعارة أعداء أو مستعمل

(١) أي : مع اتحاد الجنس، فمثلاً: التمر جنس، وتحت أنواع، فإذا تم النصاب بتلك الأنواع وجبت الزكاة.

(٢) وهو نصاب النقدين أو قيمة أحدهما إن كان من غيرهما.

(٣) أي : في القليل والكثير.

(٤) أي تتم النصاب، مثلاً لو كان عنده مائة درهم، وعرض تجارة قيمته مائة درهم. فقد تم النصاب، فيزكيه عند تمام الحول.

تنبيه : عشرون مثقالاً قدرت به (٨٥) جراماً، ومائتا درهم قدرت به (٥٩٥) جراماً.

## تنبيه :

وكلُّ حِلْيَةٍ مِنَ النَّقْدَيْنِ قَدْ حُرِّمَ لِلرِّجَالِ إِلَّا مَا وَرَدَ  
 مِنْ فِضَّةٍ: قَبِيْعَةٌ<sup>(١)</sup>، تَخْتُمُ وَنَحْوُ حِلْيَةِ النَّطَاقِ، فَاغْلَمُوا  
 وَذَهَبٍ: قَبِيْعَةٌ، وَمَادَعَتْ ضَرُورَةٌ لَهُ كَسِبَتْ أُحْكِمَتْ

## زكاة العروض :

عَرَضٌ تِجَارَةٌ بِفِعْلِ مَلَكًا<sup>(٢)</sup> يَنْوِي تِجَارَةً، فَأَوْجِبِ الزَّكَاةَ  
 إِنْ تَمَّ حَوْلٌ، قَوْمِ الْأَعْرَاضِ بِالْأَحْظَ لِلْفَقِيرِ<sup>(٣)</sup> مِنْ نَقْدٍ عَقِلُ  
 وَأَخْرَجِ الزَّكَاةَ رُبْعَ الْعَشْرِ مِنْ قِيَمَتِهِ - لِأَعْيُنِهِ - فِيمَا زُكِنَ

## زكاة الفطر :

وَتَلْزِمِ الْفِطْرَةَ: أَي صَاعٌ مِنَ الْإِطْرَةِ مُقْتَاتٍ كُلِّ مُسْلِمٍ، لَهُ فَضْلٌ -  
 عَنْ قَوْتٍ مِنْ يَمُونِ يَوْمِ الْعِيدِ وَالْأَنْفُسِ وَعَنْ مَمُونٍ مُسْلِمٍ<sup>(٥)</sup>  
 وَوَقْتُ إِجْبَابِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَاغْلَمِ<sup>(٦)</sup> لَيْلَةَ وَالْحَاجَاتِ مِمَّا قَدْ أُصِلَ<sup>(٤)</sup>

(١) أي: قبيلة السيف، وهي ما يجعل على طرف القبضة.

(٢) خرج به ما إذا ملكه بنحو إرث، فلا زكاة فيه إلا إذا جعله للتجارة.

(٣) المراد أهل الزكاة من الفقير وغيره. وذكر «الفقير» بالنظر إلى الأغلب.

(٤) أي: الحوائج الأصلية من مسكن، ودابة، وثياب بذلة وغيرها.

(٥) ويستحب عن الجنين.

(٦) أي غروب الشمس ليلة العيد، فمن أسلم بعده أو تزوج أو ولد فلا زكاة عنه، وإن =

وآتها قبل صلاة العيد<sup>(١)</sup>؛ وجاز من يومين، لا المزيد

مستحقو الزكاة، ومن لا يجوز دفع الزكاة إليهم:

ومستحقو الزكوات، قد شهز أصنافهم، ففي «الحكيم»<sup>(٢)</sup> قد دُكر

لا تُصرف الزكاة في أصل، وفي فرع وعبد، وفقير يكتفي-

بمنفق، وأهل بيت<sup>(٣)</sup>، ومَوَا ليهم، وزوج، ولزوجة سوا

\* \* \*

= كان ذلك قبل الغروب لزم.

(١) فيكره تأخير الفطرة عن صلاة العيد في يومه، ويحرم تأخيرها عن اليوم.

(٢) أي: القرآن المجيد. في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ . . .﴾ [التوبة: ٦٠].

(٣) أهل البيت: من يتنسب إلى هاشم بن عبد مناف على الأصح. واختار في الزاد أنهم:

الهاشميون والمطلبون، أي من يتنسب إلى هاشم أو المطلب ابني عبد مناف.

## كتاب الصيام

الصومُ: إمساك عن المفطُرِ وقتاً معيَّناً من المقتديرِ  
 بنيَّةٍ، يفرضُ في رَمَضَانَ برؤيةٍ أو انقضاءِ شعباناً  
 ويلزم الصيامُ كلَّ قادرٍ من مسلمٍ، مكلفٍ وحاضرٍ<sup>(١)</sup>  
 المفطرات، والمكروهات، والمسنونات :

وكلُّ عينٍ يدخلُ الجوفَ سِوَى إحليله مفطراً على سِوَا  
 كالأكلِ والشربِ وكاستعاطِ وكالتَّحَالِ، فامضٍ باحتياطِ  
 وهكذا الإمْناءُ، والإمْداءُ بسببِ اللَّمسِ، كذا استمْناءُ  
 والاستقاءُ، واحتجامٌ، وِحْجَا مةٌ لغيره، لدى أولي الحِجَا<sup>(٢)</sup>  
 من أعظمِ المفسدِ: أن يُجامعَا كفارةٌ يوجبُ إذْما واقعَا-  
 نهارَ رَمَضَانَ بعْتِقِ، فصِيَا مِ، فطعام<sup>(٣)</sup>، والذي فاتَ أقْضِيَا  
 يكرهه للصائمِ جمعُ الريقِ مع

(١) أي: غير مسافر.

(٢) أي: العقل. يعني: عند الفقهاء.

(٣) أي: عتق رقبة، وإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين، وإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً.

عَلِكَا بِفِيهِ مَاضِغًا، وَالْقُبْلَةَ      وَنَحْوَهَا لِمَنْ تَثَوَّرَ الشَّهْوَةُ  
 وَتَحْرَمُ الْغَيْبَةَ وَالْبَهْتَانَ      وَكُلُّ مَا يَرْضَى بِهِ الشَّيْطَانُ  
 وَسُنَّ تَعْجِيلُ لِفْطَرِ بِرُطْبٍ      فَالْتَمِرِ، فَالْمَاءِ، وَقَوْلُ مَا نُدِبَ<sup>(١)</sup>  
 تَأْخِيرُهُ السَّحُورَ، مَنْ يُشْتَمُّ يَقْلُ:      إِنِّي لَصَائِمٌ، فَهَذَا قَدْ نُقِلَ  
 وَأَكْثَرُ الْأَذْكَارَ وَالْقِرَاءَةَ      وَكُلُّ خَيْرٍ، وَاحْذِرِ الدَّنَاءَةَ

### صِيَامُ التَّطَوُّعِ، وَالْأَيَّامِ الَّتِي يَكْرَهُ أَوْ يَحْرَمُ فِيهَا الصَّوْمُ:

تِسْعَةُ ذِي الْحِجَّةِ صَوْمُهَا يُسَنُّ؛      لِغَيْرِ حَاجٍ فَضْلُ تَاسِعِ زُكْنِ  
 شَهْرٍ مَحْرَمٍ كَذَا، وَالْأَكْثُ      عَاشِرُهُ وَتَاسِعُ، ذَا وَارِدُ  
 أَيَّامَ بَيْضِ، سِتُّ شَوَالٍ فَضْمٌ      كَذَا الْخَمِيسَ، يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ تَوْمٌ  
 إِفْرَادِ جُمُعَةٍ وَسَبْتِ وَرَجَبِ      بِالصَّوْمِ، وَالْوَصَالُ<sup>(٢)</sup> كَرَّةٌ يُجْتَنَبُ  
 وَصَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ قَدْ حَرَّمَ      صِيَامَ عِيدَيْنِ وَتَشْرِيقِ عُلْمِ

(١) ومنه: «اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت» رواه أبو داود بإسناد مرسل.

(٢) الوصال: أن يتابع الإمساك إلى يومين فأكثر من دون إفتار.

(٣) يوم الشك هو: اليوم الذي يلي التاسع والعشرين من شعبان، إذا لم يكن غيم أو

نحوه، وهو مكروه، وإن كان غيم أو قتر فليس بيوم شك، وصومه واجب احتياطاً.

هذا المذهب. وقال في حاشية الروض: «وظاهر نص أحمد التحريم» أي تحريم

الصوم يوم الشك.

إلا لعادم دمّ المتعة والـ قرانٍ فالصيامُ فيها<sup>(١)</sup> قد نُقِل

الاعتكاف :

لُزومُ مسجدٍ لطاعةٍ رُسِمَ بالاعتكاف، ويُسنُّ فاغتِنِم

وشرطه : الإسلام، والعقل، وأن يُنَوَى، ولِلرِّجالِ جامعٌ قَمَن

يُبْطِلهُ الوطءُ، كذا الخروجُ من مسجدهِ دونَ ضرورةٍ تعِسن

\* \* \*

(١) أي : في أيام التشريق.



## كتاب الحج

«قصد لمكة لأنساك، وفي وقت معين»، لحج عرف  
 وعمرة: زيارة البيت على وجه مخصص، كما قد فضلا  
 ويلزمان مسلماً حراً قدر، مكلفاً، أي مرة طول العمر  
 بشرط محرمٍ لمرأة، وإن يحج عبداً وصبياً فيسن

### المواقيت :

مكان أو وقت معين لأن يُحرم، بالميقات يُسمى، فاعلمن  
 أمّا مواقيت المكان فالتى جاءت بنصّ خمسة، فوقت  
 أولهن: ذو الحليفة لمن بطيبة<sup>(١)</sup>، والثان: جحفة، تعن-  
 ميقات أهل الشام، رُم يلملما من يمن، والقرن أيضاً أعلما-  
 لأهل نجد، ثم ذات عرق ميقات أنساك لأهل الشرق

(١) أي: بالمدينة المنورة. ذو الحليفة: تسمى الآن «أبيار علي»، وهي أبعد المواقيت،

بينها وبين مكة (٤٥٠) كيلو متراً.

والقرن: تسمى الآن بالسيل الكبير. وهي أقرب المواقيت، بينها وبين مكة نحو

(٧٥) كيلو متراً.

فَهِيَ لَهُمْ، وَمَنْ بِهِمْ يُمْرُ وَمَنْ بَدُونَهُنَّ: فَالْمَقْرُ<sup>(١)</sup>  
«مَكَّةُ» مِيقَاتُ الْحَجِّ مَكِّي وَالْحِلُّ لِلْعَمْرَةِ دُونَ شَكِّ<sup>(٢)</sup>  
أَمَّا زَمَانُ الْحَجِّ أَيُّ إِحْرَامٍ بِهِ: فَمِنْ شَوَالٍ كُلِّ عَامٍ

### أوجه النسك الثلاثة :

تَمَتُّعٌ، إِفْرَادٌ، أَوْ قِرَانٌ أَنْسَاكُنَا بِهِنَّ تُسْتَبَانُ  
أَفْضَلُهَا: تَمَتُّعٌ، أَيُّ يَعْتَمِرُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَحَجًّا يَبْتَدِرُ<sup>(٣)</sup>  
وَالثَّانِ: أَنْ يَبْدَأَ بِالْحَجِّ، فَمَنْ يَشَأُ فَعَمْرَةً، وَأَمَّا مَنْ قَرَنَ -  
فَلْيُحْرَمَنَّ حَجًّا وَعَمْرَةً مِنَ الْ مِيقَاتِ، كَالْمَفْرَدِ يَأْتِي بِالْعَمَلِ  
وَالدَّمِ حَتَّمٌ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ وَسُنَّ فِيهِ، حَبًّا مِنْ زَادِ

### أركان الحج والعمرة وواجباتهما وسننهما :

لِلْحَجِّ أَرْكَانٌ، وَوَأَجِبَاتٌ وَسُنَنٌ، كَذَاكَ مُحْظُورَاتٌ  
فَالرُّكْنُ: مَا لَا بَدَّ مِنْ فَعْلٍ، وَلَنْ يَجْبِرُهُ دَمٌ، فَأَرْبَعًا زُكِّنَ  
وَهُنَّ: إِحْرَامٌ، وَقُوفٌ، وَطَوَا فُ لِإِفَاضَةٍ، وَسَعْيٌ - ذِي سَوَا

(١) أي: موضع إقامته.

(٢) فيجب على من بمكة إذا أراد العمرة أن يحرم بها من الحل. أما الحج فيحرم به من موضعه.

(٣) أي: يحج في العام نفسه.

وواجبٌ: ما فعله مُحْتَمٌ في ترك شيءٍ منه يلزم الدَّمُ  
وهُنَّ: إحرامٌ من الميقات، والمكث للغروب في عَرَفَاتِ  
مبيتُ ليلِ النحرِ بالمزدلفةَ وبمِنَى ليالياً مشرَّفَةً<sup>(١)</sup>،  
رمي جمارٍ، حلق رأسٍ<sup>(٢)</sup>، وكذا وداعه<sup>(٣)</sup>، فهنَّ سبعةٌ خُذا  
وما سوى الأركانِ والواجبِ مِنْ أعمالِ حجِّ سننٍ، فلا تُهِن  
أركانِ عمرةٍ: هي الإحرامُ؛ طوافه، والسعيُّ، ذاتِ مأمُ  
وواجباتُ العمرةِ: الميقاتُ<sup>(٤)</sup>، والحلقُ؛ ثمَّ الباقِ مندوبياتُ

### الإحرام وسننه ومحظوراته :

ونية الدخول في الحجِّ أو الـ عمرة، ذا الإحرام، حذَّه عَقِلُ  
وسُنَّ غَسْلٌ، وتنظُّفٌ<sup>(٥)</sup>، كذا تطيَّبٌ، تجرُّدٌ، ثمَّ خُذا  
والبسُّ إزاراً ورداءً أبيضاً<sup>(٦)</sup> وصلُّ ركعتين أو ما افترضوا  
وبعدها أحرمٌ: فإمَّا تحذِرُ فاشرِطْ تحلُّلاً، ولبُّ، واجهَرِ

(١) وهي ليالي أيام التشريق.

(٢) المراد هنا وفي العمرة إزالة الشعر من الرأس بحلقٍ أو غيره. والحلق أفضل.

(٣) أي: طواف الوداع.

(٤) الإحرام من الميقات.

(٥) بإزالة الشعور المأمور بإزالتها، وقلم الأظفار.

(٦) أي: كل من الإزار والرداء يكون أبيض استحباباً.

بسبب الإحرام ذا من حَظُر: إزالة من شعر أو من ظفر  
 تطيبٌ، صيدٌ، نكاح، وطءٌ كذا ودواعيه، وخصَّ المرءُ:  
 بِسَثْرٍ رأسٍ، ومخيطٍ، وكذا تجتنبُ الأنثى أموراً، فخذاً:  
 تغطية الوجه بنحو برقع ولبس قفازين أيضاً، فامنع<sup>(١)</sup>

### الفدية :

وفدية في فعل محظورٍ تجب: في وطئه بدنّة؛ قد ارتكب-  
 إثماً، وإفساداً، قضاءً، فديّةً، إتمام ما أفسد، خذها خمسة  
 في الصيد مثل<sup>(٢)</sup>، في سواهما الزما إتماماً صياماً، أو طعاماً، أو دمًا<sup>(٣)</sup>

(١) لبس القفازين محرم على الرجل أيضاً؛ لأنه من المخيط. والمراد من المخيط كل ثوب صنع مُحِيطاً بَعْضِهِ؛ كالقميص، والسراويل، والقفاز.  
 (٢) فإن كان للصيد مثل من بهيمة الأنعام يخيّر بين ثلاثة أمور:

١- أن يذبح المثل ويتصدق به.

٢- أن يقوم في محل الإلتلاف ويشتري بقيمته طعاماً فيتصدق به لكل مسكين مدّاً.

٣- أن يصوم عن كل مدّ يوماً.

وإن لم يكن له مثل يخيّر بين الإطعام والصيام.

(٣) يعني: صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، أو ذبح شاة. وهذه الفدية تسمى فدية الأذى.

## الطواف والسعي وواجباتهما وسننهما :

وادخُلْ إلى مكة من أعلى، ومن باب بني شيبَةَ<sup>(١)</sup>، هذا من سنن  
وقدّم اليمنى، وقُلْ ما وردًا ثم طواف البيت سبعاً فأقصدًا  
واجبُه<sup>(٢)</sup>: بدء بركن الحَجَرِ ونِيَّةً، وجعلُه في الأيسر  
والطهر، والستر، تمام السبعة من غير أن يدخُلَه في الطوفة<sup>(٣)</sup>  
ووالٍ؛ ثم سنّ تقبيل الحَجَرِ كذا استلامُه، وإلا فأشِرْ  
كذا استلام ركنه اليماني والذكرُ والدُعَا على الهوان<sup>(٤)</sup>  
ورمَلٌ<sup>(٥)</sup> مع اضطباع، إن يطْفَ قدوماً أو لعمرة، كما عُرف  
وركعتان بعده، والأفضل خلفَ المقام؛ فلسعي يُقبلُ  
واجبُه: بدء من الصفا مع الـ إكمال سبعاً، وولاءٌ وَيَصِلُ-

(١) باب بني شيبَةَ: يقابل باب السلام الموجود الآن، فيكون المستحب الدخول من باب السلام.

(٢) الواجبات هنا وفيما سيأتي: تشمل الأركان والشروط، وليس المراد بها: ما يجبر بالدم.

(٣) أي: لا يدخل الكعبة في أثناء الطواف، ويتحقق دخوله بها إذا دخل الحَجَرِ، فإن معظم الحجر من الكعبة المشرفة. وكذا إذا طاف على الشاذروان.

(٤) أي: على التواضع والتضرع.

(٥) الرمل: بفتح الميم: الإسراع في المشي مع تقارب الخطأ ويُسنّ في الأشواط الثلاثة الأولى.

أسفل ذين الجبلين، ويسن صعوده شيئاً، وقول ما زُكِن<sup>(١)</sup> طهارةً، ستارةً وهرولة أعمال الحج؛ الوقوف وما بعده:

فليتحلّل ذوتمّتع؛ وفي تروية يُحرّم حجاً، وفي منى، ويوم تاسع إذا طلع ووقته: من فجر يوم عرفة ويُجزئ القليل من وقت مع الـ وواجب إلى الغروب، ونُدب ويكثر الدعاء واستغفاراً وِسْر إلى «جمع»<sup>(٥)</sup> على استكانة للفجر؛ فاذا دعا دعياً بمشعر<sup>(٦)</sup> ويوم نحر ارم، وانحرز، واحلق

شمس يسير للوقوف يجتمع لفجر نحر، يتحرى موقفه إحرام إن كان لحجّ قد أهل<sup>(٣)</sup> جمع الصلاتين<sup>(٤)</sup> بُعيد ما خُطب ويُظهر الخشوعَ وأفتقاراً واجمع عشاءين به، ثمّ بتـ والدفع قبل نصف ليلٍ فاخظر وطُف، وذا الترتيبُ ندبٌ، فازُق

(١) من الأذكار والدعاء على الصفا والمروة وأثناء السعي.

(٢) أي يجيء المتمتع وغيره، ويوم التروية: اليوم الثامن من ذي الحجة.

(٣) بأن يكون عاقلاً، لا مجنوناً ولا سكران.

(٤) أي بين الظهر والعصر، يصليهما جمعاً وقصراً إن كان مسافراً.

(٥) أي: المزدلفة.

(٦) أي: بالمشعر الحرام.

## آداب الرمي والمبيت :

واشروط لرمي<sup>(١)</sup>، سبعةٌ بحَجَرٍ  
 في نفس مَرْمِيٍّ، وبوقتٍ، وطَّرِي<sup>(٢)</sup>  
 وشن تكبير بكل رَمِيَّةٍ  
 رفعُ يدٍ، والقطع عن تلبية<sup>(٣)</sup>  
 واستقبل القبلة جاعلاً منى  
 عن اليمين، وارمها دُونَ عَنَّا  
 بين طلوع الشمس والزوال  
 أولى وقت الرمي والطواف  
 والرمي في أيام تشريقٍ كما  
 من ليلة النحر بالانتصاف  
 ووصفتُ، لكنَّ اجعلنَّه مُحْتَمًا -  
 بعد الزوال، رُتَّبَ الجمارا  
 وحقَّ رمي كلِّها نَهَارًا<sup>(٤)</sup>  
 وانذب دُعَاءَ بعد الأوليين  
 واستقبل القبلة عند تَيْنِ  
 وبثَّ بها ليالي التشريق<sup>(٥)</sup>، أو  
 عَجَّلَ بيومين على شرطِ رأوا<sup>(٦)</sup>

(١) أي : لرمي الجمار، العقبة وغيرها .

(٢) أي : جديد بمعنى غير مستعمل في رمي .

(٣) القطع عن التلبية خاص برمي العقبة يوم النحر . وكذا ما يذكر بعده في الأبيات الثلاثة .

(٤) ويجزئ في الليل للسقاة والرعاة .

(٥) المبيت بمنى من الواجبات كما تقدم .

(٦) الشرط في التعجيل أن يرمي العقبة ويغادر منى قبل الغروب . أما لو رماها أو مكث بمنى بعد الغروب فعليه المبيت والرمي من الغد .

## التحلل :

بفعل شيئين من الثلاث يحل كل ما سوى الإناث  
رمي، وحلق، وطواف الفرض - بالسعي إن كان -؛ وإذا ما تقضي  
ثالثها، به تحلل كمل، وكل محظورٍ بذاك قد أجل

## الهدى والفدية والأضحية والعقيقة:

الهدى والفدية والأضحية جذعة ضأن، غيرها ثنية<sup>(١)</sup>  
عن واحد شاة، وغيرها كفى عن سبعة، كما رووا عن مصطفى<sup>(٢)</sup>  
لا تجزئ العوراء والعجفاء ولا مريضة ولا العرجاء  
أيضاً ولا الهتماء والجداء كذاك عضباء، فذي سواء<sup>(٣)</sup>  
وتجزئ البتراء والجماء والخصي، والمقطوع أذناً إن يقل<sup>(٤)</sup>

(١) الجذعة من الشاة: ما تم لها ستة أشهر، والثنية منها ما تم لها سنة. الثنية من البقر ما تم لها سنتان، ومن الإبل ما تم له خمس سنين.

(٢) إشارة إلى ما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة في واحد منهما».

(٣) العجفاء: الهزيلة التي لا منح فيها.

الهتماء: التي ذهبت ثناياها من أصلها.

الجداء: ما شاب ونشف ضرعها.

(٤) أي: إن كان القطع يسيراً.

والبتراء: ما لا ذنب لها أو ما قطع ذنبها. والجماء: ما لم يخلق لها قرن.

ووقت ذبح من صلاة العيد للـ يومين، أو لآخر التشريق حل  
 وسُنَّ للوالد أن يعُمَّا عن كُلِّ مولودٍ، وإن يَشُقَّأ (١)  
 لسابع أو يوم رابع عشر أو واحدٍ عشرين؛ ثم ما يَسُر (٢)  
 عن ذَكَرِ شاتين، والأنثى: لها شاة، على أضحية أحكامها  
 لكنها لا تجزئ الشُرْكةُ في دم، ولا تَكْسِرُ عظامَها، تفي

### الفوات والإحصار :

مَنْ فاته الوقوفُ فات الحجُّ، فذُ يُكْمَلُ بِعُمْرَةٍ، وَيَقْضَى مَا بَطَلُ  
 وليفد، ما لَمْ يشترط، فلا افتدا كالصَّدِّ عن وقوفه لو وُجِدَا (٣)  
 وإن يكن صدٌّ عن البيتِ وقد أحرَمَ فالحلُّ بذبحٍ إن وُجِدَ  
 فاقدُهُ يصوم عَشْرًا ثُمَّ حَلَّ، إن يشترط فالحلُّ مَجَانًا أَحِلَّ

\* \* \*

(١) أي: وإن كان معسراً.

(٢) أي: في أي يوم بدون تحديد الأسابيع.

(٣) أي لا شيء عليه إذا صدَّ عن الوقوف، فيأتي بعمره ويتحلل.



## كتاب الجهاد

قتال كفارٍ هو الجهادُ  
مواضعاً، وفرضُ عينٍ: إن حضر  
أو نزل العدو في بلاده،  
فرض كفاية، ولكن زادوا  
صفاً، أو استنفاهه كان استقرار  
أقبل - ولا عذر - على جهاده،  
الغنيمة والفيء وقسمتهما :

وكلُّ مالٍ نيلٍ من حربيٍّ  
فهو غنيمةٌ، وإن كان حصل  
واقسم غنيمةً على من يستحق  
أخرج مؤونةً لنحو الحفظِ  
والباقِي اقسَمُ خمسة، وخُمسها  
لله والرسولِ، والقُربى، وللـ  
والباقي: أي أربعة الأخماس  
بالقهر والتقاتلِ القويِّ<sup>(١)</sup>  
من دون قهرٍ فهو فيءٌ قد وصل  
مرتّباً، مراعيّاً لمن يحقّ  
فسلباً<sup>(٢)</sup> ونحوه من حظّ  
قسمة خمسة فتعطي أهلها  
أيتام، والمسكين، أبناء السبيل  
لشاهدي الواقعة من أناس

(١) القوي: جري على الأغلب، فلا مفهوم له.

(٢) السلب: ما على الكافر المقتول من لباسٍ وحليٍّ وسلاح، ودابته، فهو لقاتله.

لرجالٍ سهم، وللفرسان  
 ويعملُ الإمام بالمصلحةِ  
 وثلاثة، أكثرُهُ فرسان<sup>(١)</sup>  
 في الأرضِ مِنْ وقفٍ لها أو قسمةِ  
 ويُصرفُ الفيءُ على المصالحِ  
 من غيرِ تخميسٍ، بقولِ راجح

### الأمان وشروط المؤمن :

إعطاء أمنٍ في دمٍ وعرض  
 أي كونه من مسلمٍ وعاقلي  
 للكافرين بشروطٍ يَمْضِي<sup>(٢)</sup>  
 وباختيارٍ دون سكرٍ حَاطِلِ<sup>(٣)</sup>  
 وهُدنة، من الإمامِ العَالي  
 أي عقده بالترك للقتال  
 لمدةٍ يَري، كذاك العَقْدُ  
 لذمةٍ لأهلها، لا يَغْدُو<sup>(٤)</sup>



(١) أي : لا يعطى الواحد أكثر من سهم فرسين، وإن كان عنده في الجهاد أكثر من

فرسين، فغاية ما يعطى الواحد : خمسة أسهم : سهم له، وأربعة أسهم لفرسيه .

(٢) أي : يصح .

(٣) أي : مانع من النظر والفهم .

(٤) أي : لا يتعدى عن الإمام الأعظم، بل ذلك مختص به .

## (المعاملات)

## كتاب البيع

## البيع وأركانه وشروطه :

تبادل المال أو المنفعة  
ولم يكن ريباً ولا قرضاً، رُسم  
أركانه: العاقد والمعقود،  
لسبعة من الشروط يقتضي:  
وكونه من مالك أو نائب،  
والعلم بالمبيع والأثمان  
بمثله، وليس بالموقتِ  
بيعاً، وحلُّ البيع مما قد عُلم  
وصيغة، وكُلُّه معهود  
رضى، يكون<sup>(١)</sup> جائز التصرف  
إباحة النفع بدونِ حاجبٍ<sup>(٢)</sup>  
وقدرة التسليم للأغْيَانِ

## البيوع المحزّمة والباطلة :

ولا يصحُّ البيعُ ممّن تلزم  
وبيعُ نحو عنبٍ للخامرِ  
والبيعُ للسلاح في الملتحَم،  
جُمعته، بعد النداء، ويحرمُ  
وبيعُ عبدٍ مسلمٍ للكافر  
بيعٌ على بيع أخيه المسلم

(١) أي: العاقد.

(٢) أي: بدون مانع شرعي.

وبيعُ زرع قبل الاشتدادِ      وثمرٍ والصلحُ غيرُ بادٍ  
إلا بشرط القطع فوراً، فيصح      حيث انتفاع منه يُرجى، فأبِخُ  
وبيعُ عينة<sup>(١)</sup> وبيعُ غرر<sup>(٢)</sup>      وما خلا عن شرطه المقرّر<sup>(٣)</sup>

### الشرط في البيع :

يُعنى به : إلزام عاقِدٍ على الـ      آخرٍ ما ينفعه حيث قُبِلَ -  
في صُلب عقِدٍ، فهو ما قد ورداً      شرطاً صحيحاً، فاسداً ومُفسِداً  
فأوّلُ : موافقٌ لمقتضى الـ      عقِدٍ، كرهنٍ، أو حلولٍ، أو أجَلٍ  
والثاني : كاشتراطه الولاء<sup>(٤)</sup>      وشرطٍ أن لا يبيعَ أو عطَاء<sup>(٥)</sup>  
والثالث : البيعُ بشرط عقِدٍ      آخر<sup>(٦)</sup>، أو كـ «بعثُ إن جا وُلدي»<sup>(٧)</sup>

(١) صورة بيع العينة : أن يبيع سلعةً بثمنٍ مؤجلاً، ثم يشتريها منه بأقلّ منه نقداً، أي حالاً.  
(٢) دخل فيه بيع حاضر لبّادٍ، وتلقّي الركبان، والنجش، والمصرّاة ولكن يصح البيع فيها مع الحرمة، وله الخيار.

(٣) نحو بيع المعدوم، كحبل الحبلّة، وبيع الملاقيح والمضامين، والمغصوب، والطيور في الهواء، ونحو ذلك.

(٤) أي : كاشتراط البائع أن يكون له الولاء على العبد المبيع الذي سيعتقه المشتري، فيلغو هذا الشرط ويصح العقد.

(٥) أي : اشتراط البائع على المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يهبها لأحدٍ. فيلغو الشرط ويصح البيع، كسابقه.

(٦) كأن يقول بعثك بشرط أن تبيني كذا أو تقرضني كذا.

(٧) الولد : بضم الواو وسكون اللام، بمعنى الوالد. يطلق على الواحد والاثنين =

## الخيار :

للعاقدين الحق في اختيار فسخ، يسمّى ذلك بالخيار  
يأتي بأنواع: خيار المجلس خيار شرط مدّة لم تلبس  
خيار غبن، وخيار الدّلسة خيار تخبير على أربعة<sup>(١)</sup>  
خيار عيب، وخيار مثبت للعاقدين لاختلاف يثبت

ما لا يجوز التصرف فيه قبل القبض، وما يجوز :

من اشترى المكيّل والموزون وال معدود والمذروع صحّ وكمل  
ولم يجز تصرف فيها إلى قبض لها عرفاً، وغيرها فلا

= والجمع، وعلى الذكر والأنثى .

والمراد بالمثال: تعليق البيع بشرط مستقبل غير «إن شاء الله». فلا يصح البيع إذا  
علق بغيره، ولكن المذهب صحة بيع العربون. وفيه نوع تعليق.

(١) التخبير: بالباء الموحدة. صورة ذلك أن يقول البائع: «هذه السلعة رأس مالها كذا،  
بعتكها برأس مالها، أو بربح جزء معلوم، أو بخسارة جزء معلوم، أو أشركتك فيها» .  
فالأول التولية، والثاني: المرابحة، والثالث: المواضعة، والرابع: التشريك .  
فمتى بان أن رأس مال السلعة كان على خلاف ما أخبر به البائع، أي أقل أو أكثر  
فللمشتري الخيار .

هذا الذي مشى عليه الحجاوي في الزاد: ولكن قال الشارح في الروض: وما ذكره  
من ثبوت الخيار في الصور الأربع تبع فيه «المقنع» وهو رواية، والمذهب أنه متى  
بان رأس المال أقل حطّ الزائد ويحط قسطه في مرابحة وينقصه في مواضعة، ولا  
خيار للمشتري . اهـ

يضمنها البائع إن كان تلف قبل، وغيرها فلا، كما سلف

### الربا :

زيادة تَخْتَصُّ بالمعاملة

أنواعه: فضل، نساء، وربا

وعلة الربا: هي الكيل أو ال

فشرط بيع ما يُكَالُ أو وُزِنَ

فبزيادة ربا الفضل جرى

وبيعُه بغير جنسه مع ال

بشرط قبض، فبلا قبض أتى

إلا إذا كان بنقْدٍ فأجز

وبيعُه بغير جنسه مع ال

بالفضل، أو نسيئة، ولا حرج<sup>(٣)</sup>

أما ربا القرض فأخذ العوض

عن أجل القرض، بشرّ غرض

(١) مثاله: بيع البر بالبر، ولحم البقر بلحم البقر، فيشترط التماثل والتقابض.

(٢) مثال ذلك: بيع البر بالتمر، فيشترط التقابض. ويجوز التفاضل.

(٣) مثاله: بيع البر باللحم، فهما مختلفان جنساً وعلة؛ إذ علة الربا في البر: الكيل، وفي

اللحم: الوزن.

## السلم :

عقدٌ على الموصوف في الذمة مع      تأجيله بثمن حال دفع  
هذا يسمى سلماً وسلفاً      له شروط مع ما قد سلفاً: (١)  
ضبط الصفات كيلاً أو وزناً كذا      ذرعاً، ففي كدرة (٢) لن ينفذا  
وذكر جنس ثم نوع وصفاً      ت، ثم ذكر قدره بلا خفاً  
وكونه لأجل معين،      وجوده لدى حلول الزمن  
وقبض كل ثمن محدد      قبل تفرق، بلا ترد  
وكون ما يسلم فيه ثابتاً      في ذمة، لا في معين أتى

## القرض :

القرض: دفع المال شخصاً ينتفع      به، ومن رد البديل يقتنع  
وكل شيء صح بيعه يصح      إقراضه إلا الأنام، لم يبخ (٣)  
وشروطه: معرفة بالقدر وال      وصف، وممن لتبرع أهل  
كذلك الإيجاب والقبول؛      بقبضه لملكه يؤول (٤)

(١) أي: زيادة على الشروط المذكورة في البيع.

(٢) الدرّة: اللؤلؤة.

(٣) أي: إلا بني آدم، فلا يصح القرض فيهم، لئلا يؤدي إلى اقتراض الإمام للوطء.

(٤) أي: يملكه المقرض بالقبض.

ولم يجر قرضٌ يجرُّ نفعاً      لكن قضاء أجودٍ لا منعا  
**الرهن :**

توثقة الدين بعينٍ يمكنُ      وفاؤه منها، برهن يؤذُنُ  
 وشرطه : معرفة بالقدر وال-      جنسٍ وبالوصفِ، وكونه<sup>(١)</sup> احتمَلُ  
 تصرُّفاً، ومالكاً، أو من أذن      كذلك إيجابٌ قبولٌ قد زُكن  
 وكون دينٍ ثابتاً، فلا يصح      رهن على دينٍ كتابةً سَنَح  
 وكلُّ عينٍ جاز بيعها يصح      رهنٌ لها، وغيرها فلا تُبح  
 إلا ثماراً أو زروعاً قبل ما      يبدو صلاحٌ، صحَّ رهنٌ فيهما  
 وهو أمانةٌ، فلا ضمناً      بلا تعدُّ، فاحفظ الأماناً

### الضمان :

وحده : التزام مالٍ واجبٍ      في ذمّة الآخر للمُطالب<sup>(٢)</sup>  
 وشرطه : كون الضمين جائزاً      تصرُّفاً، كون رضاه ناجزاً  
 وصيغته ؛ ثمَّ لربِّ الحقِّ أن      يطالب المضمون والذي ضمِن  
 ويبرأ الضامن إذ ما برئ ال-      مضمون عنه، دون عكس إن حصل

(١) أي : كون الراهن .

(٢) فالملتزم هو الضامن، ومن له الحق : المضمون له . ومن عليه الحق : المضمون عنه . والحق : المضمون به .

## الكفالة :

وحدُّها: التزام شخصٍ ذي رشَدٍ إحضارَ من عليه حقٌّ غيرُ حدٍّ<sup>(١)</sup>  
 عيناً ودينياً؛ والكفيل يبرأ بموتِ مكفولٍ، وما قد يطرأ -  
 من تلفِ العين، كذا إن سلَّم الـ مكفول نفسه يُبرأ من كفل

## الحوالة :

تحويلُ حقٍّ كان في ذمِّه لدمَّةٍ الآخر مع صفاته  
 يُسمَى حوالةً، ومنها تبرأ ذمَّةٌ من أحوال؛ فهي تُلجئُ  
 أركانها: المحيلُ والمحتالُ والـ محالٌ فيه، وعليه، وعمَلٌ<sup>(٢)</sup>  
 كونُ حوالةٍ على دينٍ أقرَّ<sup>(٣)</sup>، تماثلُ الدينين جنساً وقدز  
 كذاك وصفاً وحلولاً وأجلً، رضَى مُحيلٌ كلُّها شرطاً نُقل

## الصُّلح :

الصُّلحُ عقد بين خصمين، وُصِّلَ به إلى قطع النزاع، فقبل

(١) فلا تصح الكفالة بمن عليه حدٌّ؛ لأن الحدود على المسامحة؛ ولأنه لا يمكن الاستيفاء إلا ممن عليه الحد.

(٢) أي: عمل التحويل. وهنا تنتهي الأركان.

(٣) أي: على دين مستقر، فلا تصح الحوالة على دين الكتابة، وعلى كل الصداق قبل الدخول.. مثلاً.

يكون في الأموال : مع إقرار  
فأول : كالصلح بالإبراء عن  
أو صلحه عن دينه بعين  
والصلح في الإنكار ممن يدعي  
بالحق، أو يكون مع إنكار  
بعض الديون دون ما شرط يعن<sup>(١)</sup>  
فهو كبيع في الشروط، فاعن  
بيع<sup>(٢)</sup>، وللاخر إبراء وعي

### الحجر :

منع لإنسان عن التصرف  
حجر لحق غيره، كمفلس  
من ضاق ماله عن الدين وحل  
يحجره الحاكم ثم يقسم  
لا ينفذ الإقرار والتصرف  
ويجب الحجر على الصبي وال  
سُمي بالحجر، بنوعين يفني  
أو حق نفسه كطفل ومسي<sup>(٣)</sup>  
وطالب الغريم فالحجر يحل  
بحصة الديون، وهو ملزم  
في المال دون ذمة، فتصرف  
مجنون، والسفيه، وهو قد شمل

(١) يشترط في الإبراء :

١- ألا يكون بلفظ صلح، بل بلفظ إبراء أو هبة مثلاً.

٢- وألا يكون بشرط شيء.

(٢) يجري عليه أحكام البيع بالنسبة إلى المدعي، وأما بالنسبة إلى المدعى عليه فهو إبراء

واقْتداء وليس بيعاً في حقه.

(٣) أي : السفيه المبذر.

مَالاً وَذَمَّةً، بَدُونِ حَاكِمٍ<sup>(١)</sup> ضَمَانُ إِتْلَافَاتِهِمْ مِنْ لَازِمِ

### الوكالة :

أَنْ يَسْتَنْيِبَ جَائِزَ التَّصَرُّفِ مَنْ مِثْلَهُ فِيمَا يَصِحُّ، ذَا صِفِ  
وَكَالَةً، بِشَرَطِ إِجْبَابِ مَعَ الْوَمَنْ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي عَمَلٍ  
وَعَكْسُهُ بِالْعَكْسِ<sup>(٢)</sup>، كَالْعَقُودِ وَهُوَ أَمِينٌ، قَوْلُهُ فِي تَلْفٍ  
وَمِنْ لَه تَصَرُّفٌ فِي عَمَلٍ وَفَسْخِهَا، كَذَاكَ فِي الْحُدُودِ<sup>(٣)</sup>  
وَعَدَمِ التَّفْرِيطِ خُذَمَعَ حَلْفٍ وَهَكَذَا فِي رَدِّ عَيْنٍ إِنْ وَكَّلَ  
تَبْرُعًا، وَفِي سِوَاهِ مَا قَبِلَ<sup>(٤)</sup>

(١) فيه توضيح للفروق بين نوعي الحجر .

(٢) ويستثنى من الضابط بعض الصور . منها : جواز توكيل المرأة في طلاق نفسها أو غيرها، وتوكل واجد الطول في قبول نكاح الأمة لمن تباح له، وغني في قبول زكاة، وفي قبول نكاح محرمة للأجنبي .

(٣) هذه أمثلة لما تصح فيه الوكالة، كما هو واضح .

(٤) من القواعد الفقهية : كل أمين يقبل قوله في التلف وعدم التفريط مطلقاً . وكذا يقبل قوله في رد العين إن كان متبرعاً، أما إذا أخذه وله فيه حظ فلا يقبل قوله في الرد، بل لا بد من البيئة .

وأشرت إلى هذه القاعدة في منظومتي في القواعد الفقهية بقولي :

وَاقْبَلْ أَمِينًا يَدْعِي الرَّدَّ إِذَا لَمْ يَكُ قَبْضُهُ لِحَظٍّ نَافِذًا  
وَاطْلِقِ الْقَبُولُ مِنْ أَمِينٍ فِي تَلْفِ الْعَيْنِ مَعَ الْيَمِينِ  
لَأَنَّهُ عَامِلٌ بِالْجَمِيلِ وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِ مِنْ سَبِيلِ

## الشركة :

سَمُّ اجْتِمَاعاً فِي تَصْرُفٍ أَوْ الْ  
 أَي شَرِكَةِ الْعِنَانِ : وَالْقَرَاضِ<sup>(٢)</sup> وَالْ  
 أَمَّا الْعِنَانُ : فَاشْتِرَاكُ مِنْهُمَا  
 جِزَاءً مُشَاعاً ، وَيَكُونُ الْعَمَلُ  
 أَمَّا الْقَرَاضُ : فَهُوَ دَفْعُ مَا عُلِمَ  
 مِنْ رِبْحِهِ جِزَاءً مُشَاعاً ؛ لَوْ خَسِرَ  
 أَمَّا الْوَجُوهُ : فَاشْتِرَاكُ فِي الَّذِي  
 فِي عَمَلَانِ ، وَيَكُونُ الرِّبْحُ وَالْ  
 وَشَرِكَةِ الْأَبْدَانِ : أَنْ يَشْتَرِكَا  
 تَجُوزُ فِي كُلِّ الْمَبَاحِ مِنْ عَمَلٍ  
 وَشَرِكَةِ التَّفْوِيضِ : أَنْ يَفْوِضَا  
 مِنَ التَّصَرُّفَاتِ فِي الْمَالِ ، سِوَى

أَمْلَاكِ شَرِكَةٍ ، بِخَمْسَةِ عُقُلٍ<sup>(١)</sup>  
 وَجُوهٍ ، وَالْأَبْدَانِ ، وَالتَّفْوِيضِ قُلُ  
 بِالنَّقْدِ مَعْلُوماً ، وَرِبْحٍ لهُمَا  
 عَلَى اشْتِرَاكِ مِنْهُمَا ، فَيَقْبَلُ  
 مِنْ مَالِهِ لِتَاجِرٍ ، وَيَسْتَلِيمُ  
 فَكُلُّهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ جُبْرٍ  
 يَشْتَرِيَانِ ذِمَّةً بِهَا احْتِذِي  
 مِلْكُ عَلَى مَا اشْتَرَطَاهُ وَقَبْلُ  
 فِي الْكَسْبِ وَالرِّبْحِ ، وَلَا يَشْتَبِكَا  
 مِثْلُ اصْطِيَادٍ وَاحْتِطَابٍ مِنْ جَبَلٍ  
 كُلُّ إِلَى الْآخِرِ مَا فِيهِ الرِّضَى  
 مَا كَانَ نَادِراً كَارِثٍ إِنْ حَوَى

## المساقاة والمزارعة :

دَفْعَ لِأَشْجَارٍ إِلَى مَنْ يَعْمَلُ  
 فِيهَا بِجِزَاءِ شَاعٍ مِمَّا تَحْمِلُ

(١) أي : خمسة أنواع .

(٢) ويسمى مضاربة وضراباً ومقارضة .

يُسَمَّى مساقاةً، ودفع الأرض والبذر للزراع فيما يُرضي  
من خارج الأرض له، مزارعة في شرط بذل بذرها منازعة<sup>(١)</sup>

### الإجارة :

عقد على منفعةٍ مباحةٍ بعوضٍ لمدةٍ قد بانَتْ  
إجارةً، وشرطها أن يَعْرِفَا نفعاً وأجرأً، وحلالاً عُرِفَا  
معرفةً العين، وكونُ العقد في منفعةٍ من دُونِ جُزْءٍ متلَفٍ<sup>(٢)</sup>  
وقدرةً التسليم، واحتواؤها منفعة، والملك<sup>(٣)</sup> ذي شروطها  
وهي تُرَى من العقود اللازمة، لا فسخ حيث العين تبقى سالمة

### فائدة:

#### العقد اللازم والجائز:

ما ليس فيه الفسخُ باختيارٍ يُسَمَّى بعقدٍ لازمٍ يقاري

(١) فظاهر المذهب اشتراط كون البذر من صاحب الأرض . نص عليه في رواية جماعة، واختاره عامة الأصحاب، ولكن الذي اختاره في الزاد عدم اشتراط ذلك، ونص عليه في رواية مهتأ، وصححه في المغني والشرح، واختاره شيخ الإسلام وغيره.  
(٢) أي : فإن كانت المنفعة بإتلاف العين فلا تصح الإجارة، كإجارة الطعام للأكل، والشمع للإيقاد . فلا تصح .  
(٣) أو الإذن من المالك .

كالبيع والتأجير والنكاح والرهن في الرهن<sup>(١)</sup> والإصلاح  
وغيره الجائز، كالوكالة وكُمساقاة وكالجمالة

### السبق<sup>(٢)</sup>:

جاز السباق خالياً عن عوض من أحد الطرفين فيما قد رضي  
من كل نافع، كبين البشر وسفن، ومثل رمي الحجر  
ولا يجوز إن يكن بجعل<sup>(٣)</sup> إلا بسهم، إبل، وخيل  
وشرطها: تعيين مركوبين كذا اتحاد النوع دون مئين  
تحديدتهم مسافة، والعلم بال جعل، بلا شبه قمار قد حُظِل<sup>(٤)</sup>

### الإعارة:

إباحة النفع بعين باقية بعد انتفاع، سمها بالعارية  
وشرطها: أهلية المُعير تبرُّعاً، كذا المستعير

(١) أي: في حق الراهن، فهو لازم في حقه، لا فسخ له.

(٢) السبق: بفتح الباء العوض. ويسكونها: السباق.

(٣) أي: بعوض من أحد الطرفين لا يجوز إلا في الثلاثة المذكورة.

(٤) يحصل شبه القمار إذا كان العوض من الطرفين جميعاً. ففي هذه الحالة لا بد أن يكون معهما متسابق ثالث بلا جعل منه. يسمى محلاً، وذلك لثلا يكون السباق

شبه قمار.

وهي على الضمان مطلقاً<sup>(١)</sup>، سوى ما كان من فعلٍ على إذن حوى

### الغصب :

الغصبُ : الاستيلاء بالقهر على ويلزمُ الغاصِبَ ردُّ ما غصب يضمنُ أجرَةً، ونقصاً، تلفاً، وحيث يخفى مالكٌ أو مُستحق حقُّ لغيره بلا حقِّ جلا<sup>(٢)</sup> مع الزيادات، وما به اكتسب وباطلٌ جميعُ ما تصرفاً فليتصدق عنه، إبراءً لحق<sup>(٣)</sup>

### الشفعة :

حقُّ شريكٍ أخذَ شِقْصَ انتقل بالثمن المدفوع، شفعةٌ رُسْمٌ، شروطُها : كونُ النصيبِ ممكناً وكونُها من الشريك، قد جرى وكونُها تجري على استعجالٍ وكونُها في كُلِّ شِقْصٍ، بالثمن بالعروض الماليِّ ممَّن ذا قَبِلَ جازتُ، وإسقاط بحيلةٍ حرمُ إفرازه - كالأرض - من دونِ عنا تملكُ قبل الذي الآن اشترى وكونُ نقلِ حصَّةٍ بالمالِ جميعه، من دونِ تأجيلٍ يعن

(١) أي : سواء كان التلف بتفريطٍ أو تعدُّ، أم لا .

(٢) خرج به استيلاء الوليِّ على مال اليتيم مثلاً، فلا يسمى غصباً .

(٣) أي فالتصدق عنه ينجيه من الإثم ويبرئ ذمته إن شاء الله .

ولم يقع تصرفٌ من مشتري بهبةٍ أو رهن<sup>(١)</sup> أو وقفٍ حري

### الوديعة :

توكيله في الحفظ مجاناً رُسِمَ

من نفسه القدرة والعدالة؛

ويلزم الحفظُ بحرز المثل

وهي أمانةٌ، فلا ضمان إن

يقبل قوله برداً أو تلف

### الجعالة :

جعلٌ لشيءٍ متموّلٍ عقل

في مدة معلومةٍ، أولاً، رُسِمَ

كحبسٍ مارقٍ وردّ أبق

وكونها من جائز التصرف

(١) سقوط الشفعة إذا تصرف المشتري بالرهن هو أحد وجهين، وهو المذكور في الزاد.

والذي في الإقناع أنها لا تسقط بالرهن.

(٢) كما تقدم في الوكالة أن الأمين يقبل قوله في التلف مطلقاً، وفي الرد إن كان قبضه

تبرعاً وإحساناً، أي بدون فائدة يأخذها، والمودع كذلك.

(٣) أي: السابق في المسابقة.

(٤) أي: كون الجعل معلوماً.

لا العلم بالمدة أو بالعمل؛ وجاز فسخ منهما، فليعدِل<sup>(١)</sup>

### إحياء الموات :

أرض خلت عن اختصاصاتٍ وعن ملك لمعصومٍ مواتٍ؛ فاعلمن

من يُخي أرضاً يمتلِكُها مُكملاً لا ظاهر المعدن كالملاح، فلا

وجاز للإمام إقطاع لمن يحيي مواتاً، وحمى مرعى أمين<sup>(٢)</sup>

### اللقطة :

مالاً أو المختصّ حيث ضاعاً عن ربّه: لُقْاطَةٌ<sup>(٣)</sup>؛ وشاعاً-

تسمية بضالة إن كان من بهيمة، والحكم فيها قد زكن:

يملك لا قُطْبَ لا تعريفٍ ما هان عُرفاً، كعصاً، رغيف

وحيوانٌ من سباعٍ امتنع - كجملٍ - فأخذهُ قد امتنع<sup>(٤)</sup>

وغيره جاز التقاط إن أمن من نفسه عليه، فهو مؤتمن

(١) أي: إذا فسخ الجاعل بعد الشروع في العمل فعليه أجره مثله، وإذا فسخ العامل فلا شيء له.

(٢) أي: إذا أمن من الإضرار بالناس فللإمام فرض حمى لرعي دواب الزكاة والجهاد ونحو ذلك.

(٣) تسمى لُقْطَةٌ ولُقْاطَةٌ.

(٤) امتنع في الشطر الأول بمعنى: يقوى ويغلب، وفي الثاني بمعنى: يحرم ففي الكلام جناس تام.

يلزمه التعريفُ حولاً، فَحَصَلَ مِلْكُ له، لكن ضمانٌ لم يَزُلْ<sup>(١)</sup>

### اللقيط :

طفلٌ يُرَى منبوذاً أو مُضاعاً مجهول رِقٍ، نَسَبٍ، يُراعى  
فَهُو لَقِيْطٌ، أَخْذُهُ مُحْتَمٌّ كفايةً، وذاك حرٌّ مُسْلِمٌ  
ويلحق اللقيطُ بالمُقَرَّبِ به، إن كان ممكناً<sup>(٢)</sup>، وذا في نَسَبِهِ<sup>(٣)</sup>

### الوقف :

الوقف : تحبيسٌ لأصلٍ ثمَّ تَسُدُّ بيلٌ لنفعِهِ على برِّ يُحَسُّ  
يصحُّ بالقولِ وبالفعْلِ، كأن يَقُولُ : حَبَّسْتُ، وَقَفْتُ، أو أذن -  
للدفن في أرضٍ، وشرطُ أن يَقَعَّ معيَّناً، ونفعُهُ لا ينقطعُ  
مع البقاء، وعلى برِّ عُلِمَ من دون تعليقٍ وتوقيتٍ وُيَمِّمُ  
لا فسخٍ في وقفٍ، كذا تبايعُ إلا إذا تعطلتْ منافعُ<sup>(٤)</sup>

(١) أي : يدخل في ملكه من غير اختيار كالإرث . ولكن بشرط الضمان إذا جاء صاحبها

يوماً من الأيام، فيضمن تلفها ونقصها . أما قبل الحول فلا ضمان عليه لأنها أمانة بيده .

(٢) بأن يكون عمره صالحاً للأبوة .

(٣) أي : يلحقه في النسب لا في الدين إن كان الملحق كافراً، لأنه حكم بإسلام اللقيط

بالالتقاط، فلا يتنفي بالإلحاق .

(٤) فالمذهب أنه يصح بيع الوقف إذا تعطلت منفعه، ويصرف ثمنه في مثله، حتى ولو

كان الوقف مسجداً .

## الهبة والعطية :

تبرُّعُ بالمال بالتمليك في حياته، لهبةٌ فعرف  
 وكونها من جائز التصرف وعلمه بالمال من شرط قفي  
 تصح بالإيجاب قولاً أو عملاً يقبضها تلزم، فالفسخ حُظِل  
 ويجب التعديل في العطاء لوئده كالإرث، لا السواء<sup>(١)</sup>  
 ولأب - لا غيره - الرجوع في عطائه، وأخذ مالٍ يكتفي  
 من دون إضرار، وحيث لم يكن في مرض الموت<sup>(٢)</sup>؛ ويُعفى إن يدن<sup>(٣)</sup>

## عطية المريض :

ومن يُصِبهُ مرضٌ مخوف أو كان حرباً حولَه صُفوف  
 فلم يجز تبرُّع لمن يرث ولا لغير زائدٍ على ثلث  
 مثل وصية، ولكن فارقت إياه في أربعة، كما أتت:  
 يُعتبر الترتيب في العطية، لا رجع فيها بعد ما قد تمت،  
 واعتبر القبول حين ما تقع، والمِلْكُ أيضاً عند ذاك فانتفع

(١) أي: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا يسوى بين الذكر والأنثى.

(٢) أي: مرض موت الوالد أو الولد؛ لأنه إذا كان أحدهما في مرض الموت فقد تعلق بماله حق الورثة.

(٣) يعني: لا يجوز للولد أن يطالب الوالد بالدين الذي عليه له، بل له أن يأخذه من التركة.

أما الوصية فليست مثلها في هذه الأمور، فأحذر جهلها

### الوصية :

الأمر بالتصرف المالي، أو تصرف بعد المماتٍ قد رأوا

وصية، تُسنّ للذي ترك خيراً<sup>(١)</sup>، وأولى : خُمس ما قد امتلك

ولم تَجز لوارثٍ قط، ولا للغير فوق ثلثٍ إن حظلاً<sup>(٢)</sup>

فإن يُجيزوا صحّ مطلقاً، كذا ذإن لم يكن من وارثٍ فنقذا<sup>(٣)</sup>

تصحّ من مكلفٍ رشيدٍ ومن صبيٍّ عاقلٍ سديدٍ

لكُلٍّ من جاز له التملكُ ولرقيقٍ بمشاعٍ يملك

كذا الحمل، شرطه : أن يوجدَ من قبلها، فاحسب له إن وُلداً<sup>(٤)</sup>

بالمال، موجوداً ومعدوماً، وما يباح نفعه - ككَلْبٍ - فافهما

(١) وهو المال الكثير عرفاً.

(٢) أي : إن منع الوارث ذلك .

(٣) أي : إن لم يوجد وارث تصح الوصية بكلّ ماله .

(٤) ويتحقق وجود الحمل قبل الوصية بأن تضعه لأقلّ من ستة أشهر من الوصية إن كانت

ذات زوج حاضر، ولأقلّ من أربع سنين إن لم تكن كذلك . وذلك اعتباراً لأقلّ مدة

الحمل وأكثرها .

وإلى هذا الإشارة في النظم : « فاحسب له إن وُلداً » .

وبنصيب وارثٍ معيَّنٍ      أو مبهمٍ<sup>(١)</sup> ، فبالحسابِ عيَّنِ  
شرطٌ وصيٌّ : أن يكون مُسلماً      مكلِّفاً عدلاً رشيداً ، فاعلماً

### العتق والكتابة ، وأمّ الولد :

تحرير إنسانٍ من الرقِّ رُسِمَ      عِتْقاً ، وسُنَّ عتقُ ذي كسبٍ عُلِمَ  
وصحَّ تنجيزاً وتعليقاً ، وإن      كان بموتٍ فبتدبيرٍ زكِنٍ<sup>(٢)</sup>  
أما الكتابة : فبيع سيِّدٍ      عبداً لنفسه بمالٍ مُرْصَدٍ  
مؤجَّلٍ في ذمّة العبدِ ، وذي      تسنٍّ إن كانَ لخيرٍ يحتذي<sup>(٣)</sup>  
وإن تلدُ أمةٌ شخصاً منه ما      قد بانَ فيه خلق إنسان ، سيما  
هذي بأمٍّ وُلِدَ ، فتَغْتَقُ      بموته من رأسٍ مالٍ تَثِقُ<sup>(٤)</sup>

\*\*\*

(١) نصيب الوارث المعين كنصيب أحد أبنائه . والمبهم كنصيب وارثٍ من ورثته ، فيعطى الأقل ؛ لأنه المتيقن .

(٢) أي : إن كان التعليق بالموت يسمّى تدبيراً ، والعبد يسمّى مدبراً . كأن يقول السيد : إن أنا متُّ فأنت حرّ . ويعتبر التدبير من الوصية .

(٣) أي : إن كان في العبد خيرٌ وصلاحية .

(٤) يعني أن أمّ الولد تعتق من رأس المال لا من الثلث ، فليست كالمدبر بهذا الاعتبار



## كتاب النكاح

عقدٌ على منفعة استمتاع  
حدّ النكاح، وهو سنة، وقد  
ديّنة، بكرأ، ولوداً هكذا  
وجاز أن ينظر من مخطوبة  
أركانها: الزوجان والإيجابُ وال  
شروطه: تعيين زوجين، رضى،  
وكونه<sup>(٢)</sup> مكلفاً، حرّاً، ذكراً  
كذا اتفاق الدين، إلا مسلماً  
أب، وصيه، فجدّ، فابئها  
يقدم الشقيق، فالذي لأب  
ثم بنوه، ثم باقي العصبه،  
بلفظ «إنكاح» - به تُراعى -  
يلزم أو يحرم حسب ما قصد  
ذات جمال، أجنبيّة خذا  
ما كان ظاهراً<sup>(١)</sup>، بدون خلوّة  
قبول، ثم المهر واجباً نقل  
والشاهدان، ووليّ مرتضى  
وراشداً، عدلاً شرطاً قد ذكر  
لأمة كافرة، وحاكماً  
ثم بنوه، فأخ، وليّها  
ثم بنوهم، ثم عمّ مقترب<sup>(٣)</sup>  
فقدم السلطان ثم نائبه

(١) كوجه وكفٍ وقدم.

(٢) أي: كون الولي. ولفظ «ذكر» بالنصب، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وكذلك نظائره.

(٣) أي: الشقيق ثم لأب.

وكون كُلِّ شاهدٍ عدلاً، ذَكَرَ، مكلِّفًا، ذا السمع والنطق اعْتَبِرَ

### المحرّمات :

تحرّمُ أمّ، جدّة، وبناتُ  
وبناتها، بنات إخوة، كذا الـ  
جميعهنّ من رضاع<sup>(١)</sup>، فليقس،  
حلّائل الأباء والأبنا وأمّ  
وحرّمّت ربيبة إذا دخل  
والجمع بينها وبين عمّة  
زانية حتى تتوب، مُحرّمة  
إلا لعاجزٍ عن المهرِ وعن  
وبناتها، بنت ابنه، والأخت  
عمّات والخالات، ثمّ قد حُظِلُ :  
والمنع بين المتلاعنين دَسْ  
زوجتيه، كلٌّ من العقد حرّم  
بأمّها، وجمع أختين حُظِلُ  
أوبين خالة<sup>(٢)</sup>، ومن في عدّة  
لحلّها، وأمة مُحرّمة  
تملّك لأمة، والخوفُ عن

### الشروط في النكاح :

الشرط في صلب النكاح ينقسم  
فالأول: الشغار، والتحليل، أو  
لمفسدٍ، وفاسدٍ، ومنحتم<sup>(٣)</sup>  
تعليقه، أو شرط مدّة رأوا<sup>(٤)</sup>

(١) والتحرّيم بالرضاع كالتحرّيم بالنسب . وحتى في المصاهرة .

(٢) كل من ذكر نسباً ورضاعاً .

(٣) أي : صحيح يلزم الوفاء به .

(٤) نكاح الشغار : أن يزوج موليته على أن يزوجه الآخر موليته ولا مهر بينهما . =

والثان: كاشتراطه الخياراً أو مثل: لا إنفاق، لا إمهارة  
 ثالثها: كشرط دارٍ أو بلدٍ أو كونها بكرًا، وإرضاع الولد  
 نكاح الكفار :

صحَّ نكاح كافرٍ حيثُ يرى صحتهُ في دينه، وقد جرى  
 قبل ترافع إلينا، فاحكم له بكلِّ حكمننا<sup>(١)</sup>، وأحكم  
 الصداق، والوليمة، وعشرة النساء :

العوض الذي به النكاح تم يُسمى صداقاً، ذكَّره فيه أتم  
 وحيثُ يُلغى، أو يُسمى وبطل فمهر مثلها لزوماً قد جعل  
 وكل ما يصح كونه ثمن<sup>(٢)</sup> أو أجره، صحَّ به وإن وهن<sup>(٣)</sup>

= فالنكاحان باطلان، فإن سمي لكل منهما مهر يصح النكاحان، أو لإحدهما صح  
 نكاحها. هذا المذهب.

والتحليل: أي نكاح المحلل، وهو نكاح المطلقة ثلاثاً لتحليلها للزوج الأول، فهو  
 باطل، سواء شرط في العقد أو نوى ذلك بدون شرط.

والتعليق: كأن تقول زوجته إن رضي فلان، أو إن جاء رأس الشهر الفلاني. فهذا لا يصح.  
 وشرط المدة: هو نكاح المتعة. لا يصح.

(١) أي يجري عليه ما يجري على نكاح المسلمين، كالطلاق والخلع والفسخ والظهار  
 وغيرها من الأحكام إذا ترافعوا إلينا.

(٢) ثمن: خبر لكون. وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. وقد سبق نظائر ذلك.

(٣) أي: وإن كان شيئاً يسيراً.

تَمْلِكُهُ بِالْعَقْدِ، وَالنِّصْفُ رَجَعٌ قَبْلَ الدَّخُولِ<sup>(١)</sup>، وَبِهِ قَدْ اسْتَقَرَّ وَالْفَسْخُ مِنْهَا قَبْلَ خُلُوعِ نَفْيٍ وَحَيْثُ لَمْ يَسْمَ ثُمَّ طَلَّقَا وَلِيْمَةٌ: طَعَامُ عَرَسٍ تُسْتَحَبُ، وَتَلْزِمُ الزَّوْجَيْنِ حَسَنُ عِشْرَةٍ وَإِنْ تَرَ النَّشُوزَ مِنْهَا فَانصَحِ

إِلَيْهِ بِالْفِرَاقِ مِنْهُ إِنْ يَقَعُ - جَمِيعُهُ، كَذَا بِمَوْتٍ يَسْتَقَرُّ صِدَاقُهَا، لَا بَعْدَهَا فَمَا انْتَفَى قَبْلَ الدَّخُولِ، مَتَعَةٌ ذَا حَقِّقًا إِجَابَةٌ لَهَا لِأَوَّلِ<sup>(٢)</sup> تَجِبُ وَقَسْمُهُ لِهَنْنٍ بِالسُّوِيَّةِ فَالْهَجْرُ<sup>(٣)</sup>، فَالضَّرْبُ، وَلَا تُبْرِحِ

### الخلع :

فَرَّقْتَهُ لَزَوْجَةٍ بِعَوَضٍ وَجَازَ بِذَلِكَ عَوَضٌ مِمَّنْ يَصِحُّ وَإِنْ يَقَعُ بِلَفْظَةِ الطَّلَاقِ

بِلَفْظَةٍ مَخْصُوصَةٍ خَلْعًا قُضِيَ تَبْرُؤٌ مِنْهُ، وَإِلَّا لَمْ يُبْرَحِ فَطَلْقَةٌ بَائِنَةٌ الْفِرَاقِ<sup>(٤)</sup>

(١) يعني : الرطء ، أو الخلوة .

(٢) أي : لليوم الأول ، فالإجابة واجبة ، لكن بشرطين : أن يعينه بالدعوة ، وأن لا يكون هناك منكر لا يمكنه إزالته .

(٣) أي : هجر المضجع .

(٤) أي : بينونة صغرى ، بمعنى أنه لا رجعة له في العدة ، بل يمكن أن ينكحها بعقد جديد ، بلا شرط أن تنكح زوجاً غيره . فالمذهب : أن الخلع بلفظ الطلاق طلاق ينقص العدد .

أو غيرها: فالفسخ: ثم قد حُظِلَ رجعتها إلا بعقدٍ مستقل

### الطلاق:

وسمَّ حلَّ عُقْدَةِ النِّكَاحِ أو بعضها: الطلاق، من مُباح

يصحَّ من زوجٍ مكلفٍ، كذا مميّز يعقل والذي هذى-<sup>(١)</sup>

تعمُداً، كذا بجدٍّ ولَعِبٍ أو مكرهٍ بالحقِّ أو من قد غضِبَ<sup>(٢)</sup>

### السُّنَّةُ والبدعة في الطلاق:

طلاقه واحدة في الطهرِ من قبلِ ميسرٍ فيه سنَّةٌ زكِنُ

طلاقه في الحيض أو طهرٍ دخل فيه، أو الثلاثَ بدعةٌ جُعِلَ<sup>(٣)</sup>

صحَّ بحرمةٍ، وسُنَّ الرجعةُ فيه، وليست سنةٌ أو بدعةٌ-

في حاملٍ، آيسةٍ، صغيرةٍ وغير مدخولٍ بها الكبيرة

ويملكُ الحرُّ- ولو بعضاً- ثلاثاً، والرقيقُ طلقَتينِ مُكْمَلاً

### الصريح والكناية:

صريحه: «الطلاق»، والمشتق منه، فلانية تُستحق

وغيره كناية بها يقع بشرط نيّة الطلاق، فاستمع:

(١) أي: السكران.

(٢) يعني: غضباً بقي معه شعوره.

(٣) فالبدعي يكون إما بالزمن، أو بالعدد.

ظاهرة: مادلاً للبينونة  
 وغيرها خفية: كاعتزلي  
 ويقع الثلاث بالظاهرة  
 يصح تعليقا بما لم يستحل<sup>(٢)</sup>  
 ويقبل التأويل بالذي احتمل  
 كـ «بائِن»، «بريئة»، «مبتوتة»  
 واستبرئي، تجرّعي، ولست لي<sup>(١)</sup>  
 وما نوى - لا غير - في الخفية  
 وهكذا استثناء نصف فأقل<sup>(٣)</sup>  
 في قوله، إلا إذا ظلماً حمل<sup>(٤)</sup>  
 الرجعة :

إعادة الطالق غير البائن  
 من دون عقد، سمها بالرجعة  
 ومن مطلق بدون ما عوّض  
 لزوجته حلت بعقد صحيحا  
 ومن يطلّق الثلاث لم تحل  
 لعلقة الزواج ذي التعاون  
 تصحّ إن كانت زمان عدّة  
 ولم يكمل عدداً له فرض  
 بنحو: راجعتُ، بوطءٍ سُمِحَا<sup>(٥)</sup>  
 إلى نكاح غيره، ثم حصل -

(١) فالكناية قسمان: ظاهرة وخفية. وحكهما كما في البيت التالي.

(٢) أي: التعليق بأمر ممكن.

(٣) فلو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة وقع طلقتان.

أو قال: إلا ثلاثاً أو إلا اثنتين وقع الثلاث لعدم صحة الاستثناء.

(٤) المراد بالتأويل هنا: أن يريد باللفظ معنى محتملاً مخالفاً للظاهر، فهذا ينفعه في الطلاق وغيره، إلا إذا كان ظالماً، فلا ينفعه، بل يحكم بما دلّ عليه ظاهر كلامه.

(٥) يعني: تحصل الرجعة بالوطء، فهذه رجعة بالفعل، وقد ذكر في الأبيات حدّ الرجعة وشروطها، فليتبّه.

وطء، طلاق، وانقضاء عدة<sup>(١)</sup> منه<sup>(١)</sup>، فليأول من ذا حلت

### الإيلاء :

وسمّ إيلاء لكل جلفة بالله ترك وطئه للزوجة

أكثر من أربعة الأشهر، ذا من كل من صحّ الطلاق نفذا

فإن يطاءً فيها يكفر، واغتفر أو بعدها فقد أصاب وأبر

فإن أبى يؤمر بتطليقي، وإن يمنع يفرق حاكم كما يعين<sup>(٢)</sup>

### الظهار :

تشبيهه لزوجة أو عضوها بكل من تحرم أو ببعضها

يسمى ظهاراً - إنها من ظلم -<sup>(٣)</sup> كـ «أنت مني مثل ظهر أمي»

يصح من زوج، ولو معلقاً، منجزاً، موقتاً أو مُطلقاً

فمن يُرد وطءاً يكفر أولاً عتقاً، فصوماً، فطعاماً مكملًا

### اللعان :

تسمى شهادات مؤكّدات بحلفات، ثم مقرونات -

(١) أي: من الزوج الثاني.

(٢) أي: كما يظهر له من طلقة واحدة فأكثر، أو فسخ.

(٣) لكونه منكراً من القول وزوراً. ولذلك عدّه العلماء من الكبائر.

بلعنةٍ و غضبِ الله، جَرَتْ من بين زوجين، لعاناً؛ إذ حوث<sup>(١)</sup>  
يصح من زوجٍ إذا ما قَذَفَا لزوجة أي بالزنى مقتَرَفَا<sup>(٢)</sup>  
وهي كبيرةٌ كذا مكَلَّفَة بعربيّ اللفظِ حيثُ عرفه<sup>(٣)</sup>  
أربعَ مراتٍ يقولُ: أشهد بالله: إنَّ زوجتي - يُحدِّدُ -  
لقد زنت، وخامساً بها وجبُ: عليه لعنُ الله إن كان كذبُ  
تشهد تدرأ العذاب منها بالله أربعاً: كذوبٌ عنها  
فيما رماها، خامساً قد أَفْصَحَتْ بغضبِ الله لَهَا إن كذبتُ  
يُسْقِطُ حدَّ القذفِ عنه، وانتفى نسبة ذلك الطفل إن كان نفى  
ولم يُقِرَّ، أو يُسَرَّ منه<sup>(٤)</sup> وال فراق منهما بتأبيدٍ حصل

### العدة :

تربُّصٌ في زمنٍ محددٍ شرعاً على فراق زوج، حدِّ  
بذلك العدة، وهي تلزم لكلِّ فرقة، كما ستعلمُ  
تعتد للموتِ على الإطلاق، وغيره: كالفسخ والطلاق

(١) أي: فسميت باللعان؛ لأنها اشتملت على اللعن.

(٢) «مقتَرَفَا» حال من الزنى، يعني الزنى الذي يوجب الحدَّ، بأن يكون عن عمد.

(٣) أي: يشترط كون اللفظ بالعربية إن كان عارفاً بها.

(٤) فإذا أقرَّ به مرة أو سرَّ به حين بُشِّرَ به فلا يسعه نفيه.

إن كان بعد وطئه أو خلوة مع قدرة عليه عُمرًا<sup>(١)</sup>، أثبت أنواع العدة :

عدة ذات الحمل: وضع الحمل جميعه، ذا عِدَّةٍ فِي كُلِّ<sup>(٢)</sup> ومن تُوفِّي زوجها فالعِدَّةُ أربعة الأشهر، ثم عشرة<sup>(٣)</sup> لغير حاملٍ، من الحُرَّاتِ، عدة فرقة بلاممات ثلاثة الأقران كاملات<sup>(٥)</sup> - لذات أقران من الحُرَّاتِ، لأمّة قرءانٍ، أمّا اللاتي - يئسن، أو ما حضن فالثلاثة الـ ولا ارتفاع الحيض دون ما عليم وأمة تنقص شهرًا، والتي وامرأة المفقود منذ أن حُكم بموته تعتدّ كالموت حُتم

(١) بأن يكون الزوج ابن عشر فأكثر.

(٢) أي: في كل فرقة.

(٣) أي: عشرة أيام.

(٤) أي فعِدَّة الوفاة بالنسبة إليها: شهران وخمسة أيام. أما الحامل فبوضع الحمل مطلقاً.

(٥) القرء بمعنى الحيض على المذهب.

(٦) تسعة أشهر؛ لأنها غالب مدة الحمل، ثم ثلاثة أشهر لأنها عدة الآيسات.

## الإحداد :

ترك دواعي الوطاء - كالطيب - رُسم  
وتلزم العدةُ ذي في المنزلِ  
وجازَ إحدادُ لبائِنٍ من الـ  
إحدادها، في عدة الموتِ لزم  
إلا لنحو الخوف، فلتنتقلِ  
حيّ، وليسَ سُنَّةً كذا نُقلِ

## الرضاع :

مصُّ صبيٍّ دون حولين اللبن  
كذاك بالوجور أو سعوط<sup>(١)</sup>،  
صار الرضيعُ طفلها في الحرمةِ  
ونظير، لا الإرثِ أو في نفقةِ  
ثاب من الحملِ، رضاعاً قد زُكن  
وكونه خمساً من الشروط<sup>(٢)</sup>

## النفقة :

كفاية لمن يمونُ من أكلِ  
تابعها: نفقةٌ؛ حتمٌ على  
إلا لناشِرٍ، وبائِنٍ بلا  
وكسوةٍ ومسكنٍ وما جُعِلَ -  
زوجٍ لزوجيةٍ على عرفٍ جَلاً  
حملٍ، ومن في سفرٍ لها<sup>(٣)</sup>، فلا

(١) الوجور: الصب في الفم حتى ينزل إلى الجوف، والسعوط: إدخاله من طريق الأنف.

(٢) وذلك بأن يمتص الصبي ثم يقطعه - لغير تنفس أو انتقال من ثدي إلى آخر - ثم إذا عاد فهما رضعتان . أما إذا قطع لتنفس أو انتقال إلى ثدي آخر فهما رضعة واحدة .

(٣) أي: من سافرت لحاجتها ولو مع إذنه .

وهكذا تلزم للأصول والد  
وللقريب إن يرثه المنفق  
فروع مطلقاً، وللقن أنزل  
مع فقرهم، كذا غنى من يُنفق<sup>(١)</sup>

### الحضانة :

حضانة: تربية الصغار  
للأم ثم أمها وإن علت  
أو نحوهم والحفظ عن أضرار  
ثم أب، فأمه كذا أتت  
فالجدة، ثم أمه، فأخت  
شقيقة، ثم لأم تأتي  
فالأخت للأب، فخالات كذا<sup>(٢)</sup>  
ثم عمات كذا يُحتذى<sup>(٣)</sup>  
خالات أم، ثم خالات أب  
ثم عمات أبيه، رتب<sup>(٤)</sup>  
بنات إخوة، بنات أخوا  
بنات عمات أبيه، بعدهن  
بنات عمات أبيه يحتضن  
بنات عمات أبيه يحتضن  
وبعد: باقي عصباته على  
ترتيبهم، ثم لذي رحم تلا  
وبعد: فالحاكم، ورفضها عن ال  
فاسق والكفر، ومن رقاً حمل

(١) هذه شرط لوجوب نفقة القريب، أي أن يكون المنفق وارثاً للمنفق عليه، وأن يكون غنياً، وأن يكون المنفق عليه محتاجاً.

(٢) أي: خالة لأبوين، ثم خالة لأم، ثم خالة لأب.

(٣) العممة الشقيقة، ثم لأم، ثم لأب.

(٤) أي: كالسابقة، الشقيقة، ثم لأم، ثم لأب.

(٥) أي: على الترتيب السابق: بنت العم الشقيق، ثم لأم، ثم لأب.

وذات زوجٍ أجنبيٍّ<sup>(١)</sup>، ثمّ في سبعِ سني الغلام خَيْرُهُ تَفِي  
والوالِدُ الأَحَقُّ بالأنثى إذا كانتِ لِسَبْعِ، حافِظاً دونَ أَدَى<sup>(٢)</sup>

\* \* \*

(١) أي: أجنبي عن المحضون.

(٢) أي: فتكون البنت إذا بلغت سبع سنين عند أبيها؛ لأنه أحفظ لها وهو وليها، حتى يسلمها إلى الزوج. لكن إذا كان الأب عاجزاً عن حفظها والأم قادرة قدمت الأم.

## كتاب الجنایات

### الجنایة وأقسامها :

وهي : تعدیه على جسم بما  
للعمد، شبه العمد ثم الخطأ،  
فقصدُ عدوانٍ على المعصوم من  
كالطعن والإلقاء من فوق، وفي  
وشبهه : قصد جنایة بما  
كالضرب سوطاً أو عصاً صغيرة  
وخطأ : فعلٌ لما یجوزُ<sup>(٤)</sup>  
عن قصده، فيهلك المعصوما  
وعمدٌ مجنونٍ، صبيٌّ يعتبر

یوجبُ مالاً أو قصاصاً، قسماً -  
یختصُّ بالعمد القصاصُ ؛ فانثأ<sup>(١)</sup>  
شيءٌ یؤدی للردی<sup>(٢)</sup> عمداً زكین  
نارٍ، وماءٍ، وكسحرٍ متلف  
لم تُفضِّ للقتل، بلا جرح<sup>(٣)</sup>، سِما  
فمات، حتى صارت الخطیرة  
من مُهلكٍ، لكنَّه یَجُوزُ<sup>(٥)</sup> -  
كرمي صیدٍ یقتل المرحوماً  
من خطأً، ففيه ما فيه استقر

(١) أي : ابتعد عن الجنایة .

(٢) أي : الهلاك .

(٣) أمالو جرح فهو عمدٌ ؛ لأن الجرح غالباً یؤدی إلى الهلاك .

(٤) أي : یحلّ فعله .

(٥) أي : یتعدى ، ففي البيت جناس تام .

### شروط وجوب القصاص واستيفائه :

شروطُ إيجاب القصاص : عصمةُ الـ	مقتولٍ <sup>(١)</sup> ، والتكليف للذي قَتَلَ
وكونُهُ مكافئاً <sup>(٢)</sup> ، ولم تكن	لقاتلٍ ولادةً، ولم تبين-
وراثَةُ القاتل من بعض دمه <sup>(٣)</sup>	فاعلم وجود شرطه من عدمه
وشروط الاستيفاء كون المستحق	مكلفاً، وكلّهم قد اتفق-
على القصاص، ووجودُ الأمن	من التعدي للذي لم يجنِ
يُخيَّر الوليُّ بين قوَدِ	والعفوِ مجَّاناً، أو الجاني يدي <sup>(٤)</sup>

### جناية الأطراف والجراح :

وقوَدُ في الجرح والأعضاء،	كالنفس في الشروط واستيفاء
فإن يكن في العضوِ فاشترطُ عادلاً :	الأمنَ من حَيْفٍ وأن يُماثِلاً
اسماً وموضعاً وأن يستويا	في صحّةٍ وفي كَمالٍ، فاعثياً
أمّا القصاصُ في الجراح فأجلُّ	إذا الجراح للعظام قد وصل <sup>(٥)</sup>

(١) بأن لا يكون مهدر الدم .

(٢) بأن يساويه في الدين والحرية والرق .

(٣) مثال إرث القاتل بعض دمه : شخص قتل أخا زوجته، فورثته الزوجة لأنها أخته، ثم

ماتت الزوجة فورثها القاتل، فلا قصاص .

(٤) أي : يعطي الدية .

(٥) أما إذا لم يصل إلى العظم فلا قصاص فيه ؛ لأنه لا يؤمن من الحيف، بل فيه =

## الديات :

مالٌ لمجنيٍّ عليه<sup>(١)</sup> أعطيه      على جنايةٍ يُسمَّى بالديّة  
 دية حُرٍّ مسلمٍ فقدّر      بمائةٍ من البعير، واختر  
 لألفٍ مثقالٍ أو اثني عشرَ      ألفاً من الدرهم، أو أخذ بقرًا  
 أي مائتي رأسٍ، أو ألفي شاةٍ<sup>(٢)</sup>،      فهذه الأصول للديات  
 ودية الحرِّ الكتابي<sup>(٣)</sup> نصفُ ما      في دية المسلم، فاحسب واحكما  
 ولمَجُوسِيٍّ ونحوه احكُم      فهي ثمانمائة من درهم  
 دية نسوةٍ لكلِّ من ذُكر      بالنصف ممّا للذكور قد أُقرَّ<sup>(٤)</sup>  
 ديةً عبدٍ قيمةً، وإن علث،      ودية الجنين غُرَّةً<sup>(٥)</sup> أتت

= الحكومة، وكذا إذا تجاوز حتى كسر العظم.

(١) أو لوليته.

(٢) أو ألفي شاة: يقرأ بفتح الواو وإسقاط الهمزة من (ألفي) للضرورة.

(٣) بتخفيف الياء - للضرورة.

(٤) لكن تستوي دية الرجل والمرأة إلى أن تبلغ الثلث، فتنتصف دية المرأة. هذا المذهب، مثلاً: في أصبع واحدة عشرة أبعر، وفي اثنتين عشرون، وفي الثلاث ثلاثون للرجل والمرأة سواء، وفي أربع أصابع من المرأة عشرون، نصف دية الرجل؛ لأنها أكثر من الثلث.

(٥) الغرّة: عبد أو أمة يقدر بخمس من الإبل، يرثها ورثة الجنين.

## دية الأعضاء والمنافع :

ما كان للإنسان منه واحد كالأنف فالدية<sup>(١)</sup> فيه وارد  
وما به شيان : كالعينين والنصف في إحداهما؛ كذا تجب  
ودية تكمل في الأُجفانِ وتكمل في أصابع اليدين  
لأصبعٍ عَشْرٌ؛ وكُلُّ أنملة إلا من إبهام، فنصف العُشرِ  
وديةٌ في كُلِّ حِسِّ تستقر، والحكمُ في مشي، ونطقي، عَقْلٍ  
وشعرِ رأسٍ، لحية، أهدابٍ وفي المنخرين ثلثاها، فاحتسب<sup>(٢)</sup>  
والرُبْعُ في الواحدِ منها الفاني أيضاً، وفي أصابع الرجلين  
بثلث العُشرِ قضاوا مُعدَّله كدية السنِّ، عليه تجري  
السمع، والشَّم، وذوقٍ وبَصَرُ إمساكٍ أحداثٍ، نكاحٍ، أَكْلِ  
وشعرِ حاجبين، بالإيجاب<sup>(٣)</sup>

## الشجاج والكسور :

الشجُّ : جرح الرأسِ والوجهِ يُرى عَشْرَةَ أنواعٍ، بترتيبٍ جَرَى

(١) أي : الدية الكاملة .

(٢) لأن طرف الأنف ثلاثة أجزاء : المنخران، وحاجز بينهما، ففي كل منها ثلث الدية .

ففي المنخرين ثلثاها .

(٣) أي : بإيجاب الدية الكاملة في كل ممَّا ذُكر .

حارصة، بازالة، باضعة<sup>(١)</sup> تلاحم، سمحاقها، ذي الخمسة<sup>(١)</sup>  
 فيها حكومة، بلا نصاب، كغير شج، فاجر بالحساب  
 موضحة، هاشمة، منقله مأمومة، دامغة ذي مكملة<sup>(٢)</sup>  
 دياتها رتب، بخمس، عشر، خمسة عشر إيلاً؛ وأجر -  
 في الباقيين ثلثاً من دية، واحكم به أيضاً لذي جائفة<sup>(٣)</sup>  
 في الضلع والترقوة البعير خذ، واثنين في ذراع أو ساق، فخذ  
**العاقلة وما تحمله وما لا تحمله :**

عاقلة الإنسان: كل عصبه بالنفس<sup>(٤)</sup>، تحمل الذي قد أوجبه

(١) الحارصة: هي التي تحرص الجلد أي تشقه ولا تدميه.

البازلة: هي الدامية التي يسيل منها الدم اليسير.

الباضعة: هي التي تبضع اللحم، أي تشقه بعد الجلد.

الملاحمة: هي الغائصة في اللحم.

السمحاق: هي التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة. أي: الجراحة الواصلة إلى ذلك.

(٢) الموضحة: هي ما توضح العظم ولا تكسره.

الهاشمة: هي التي توضح العظم وتكسره.

المنقلة: هي ما توضح العظم وتكسره وتنقله.

المأمومة: هي التي تصل جلدة الدماغ التي تسمى الآمة، وأم الدماغ.

الدامغة: هي التي تخرق جلدة الدماغ.

(٣) الجائفة: التي تصل إلى باطن الجوف.

(٤) وهم: ما عدا الزوج والأخ لأم من الورثة الرجال، والمعتقة.

لا العمد، والعبد<sup>(١)</sup>، ولا صلحاً، ولا ال إقرار<sup>(٢)</sup>، أو ما كان عن ثلث نزل

### الكفارة :

وكل من يقتل نفساً تحترم بخطياً أو شبه عمد : تنحتم -

كفارة بالعتق فالصيام - مثل الظهر<sup>(٣)</sup> - دون ما إطعام

### القسامة :

وسم أيماناً كرات في قتل معصوم<sup>(٤)</sup> - على ما يأتي -

قسامة، من شرطها لوث<sup>(٥)</sup> وكون مدعى عليه واحداً،

تعيينه، وكونه مكلفاً، إمكان قتله، كذا أن يوصفا<sup>(٦)</sup>

مع اتفاق كل وارث على دعوى، وكون البعض منهم رجلاً<sup>(٧)</sup>

فيخلف الرجال منهم أولاً خمسين حلفة على من قتل

(١) فلا تحمل العاقلة قيمة العبد المجني عليه .

(٢) بأن يقرّ الجاني على الجناية وتنكرها العاقلة، فلا تحملها .

(٣) أي : صيام شهرين متتابعين .

(٤) أي : في دعوى قتله .

(٥) اللوث : العداوة الظاهرة، كالقبائل التي يطلب بعضها بعضاً ثاراً .

(٦) أي : أن يوصف القتل في الدعوى .

(٧) يعني : أن يكون الورثة كلهم أو بعضهم رجلاً، بأن لا يكونوا كلهم نساء .

فِيَسْتَحِقُّ دَمَهُ الْوُرَاثُ،      وَحَيْثُ إِنَّ كُلَّهُمْ إِنْكَ  
 أَوْ نَكَلَ الرَّجَالُ فَالْيَمِينَا      لِمَدْعَى عَلَيْهِ دَغْ خَمْسِينَا  
 وَإِنْ يَكُنْ نُكُولُهُ أَيضاً فِدِي      قَتِيلُهُمْ مِنْ بَيْتِ مَالٍ وَأَقْتُدِي

\* \* \*



## كتاب الحدود

### الحد :

عقوبة قد قدرت شرعاً على معصية للردع، حداً عقلاً  
ولم يجب إلا على ملتزم<sup>(١)</sup> مكلف يعلم بالمحرم  
وإنما يقيمه الإمام وكونه في مسجد حرام

### حد الزاني :

وحدّ زانٍ محصنٍ رجماً إلى موت، بلا تنفيذ جلدٍ أو لا  
وهو<sup>(٢)</sup> : الذي لزوجته قد جامعاً في قبيل، وفي نكاح شرعاً  
حُرَيْنِ بِالْغَيْنِ عَاقِلَيْنِ فإن يفت فغير محصنين  
وحدٌ غير محصن حُرٌّ زَنَهُ<sup>(٣)</sup> مائة جلدة وتغريب سنة  
وللرقيق مطلقاً<sup>(٤)</sup> تعذيبٌ خمسين جلدة، ولا تغريب

(١) أي : ملتزم بأحكام المسلمين، مسلماً كان أو ذمياً، بخلاف الحربين .

(٢) أي : المحصن في باب الزنا .

(٣) الهاء للسكنة، وحذف الألف للضرورة .

(٤) أي : متزوجاً كان أو غير متزوج، ذكراً كان أو أنثى .

وشرطُ ذا الحدِّ: انتفاء شبهة<sup>(١)</sup> وكونه تغييب كُلاً حشفةً  
 في قبيلٍ أو دُبُرٍ من آدمي حيٍّ، وأن يثبَّت عند الحاكم  
 إمَّا بإقرارٍ صريحٍ أربعا حتَّى يتمَّ حدُّه ما رجَعَا<sup>(٢)</sup>  
 أو بشهودٍ أربعٍ قد وَّصفوا صريحَ فعلٍ واحدٍ، ما اختلفوا

### حدُّ القذف :

القذفُ: رميُّ بالزنى، فإن قذفَ لمحصنٍ: جلدُ ثمانينَ عُرفٍ  
 والنصفُ للرقيق، ثم المحصنُ<sup>(٣)</sup>: حرٌّ عفيفٌ مسلمٌ معيَّنٌ  
 وعاقِلٌ، ومثله يُجامعُ<sup>(٤)</sup> إن يَغْفُ عَنْهُ بِالْغُ فَنَافِعُ<sup>(٥)</sup>

### حدُّ الشرب :

وكلُّ مسكرٍ حرامٌ مُطلَقاً في شاربِيه حدُّ قذفٍ طَبَّقاً  
 إن كان مسلماً ومختاراً عَلِيمٌ أن الكثير منه إسكارٌ حُتِمَ  
 يثبت بالإقرار مرةً، ومن شهادة العدلين - كالقذفِ زُكِنَ -

(١) فمثلاً لا يحد بوطء أمة له فيها شركة، أو في نكاح باطل اعتقد صحته.

(٢) فلورجع عن الإقرار أثناء إقامة الحد يترك.

(٣) أي: في باب القذف، فالمحصن في باب الزنى والقذف على معنيين.

(٤) بأن يكون ابن عشر و بنت تسع.

(٥) أي: ينفعه العفو، فلا يحد بعده.

## حد السرقة :

أخذ لِمَالٍ خَفِيَّةً، ذَا حَدٍّ<sup>(١)</sup> لِسِرْقَةٍ، وَقَطَعَ كَفَّ حَدٌّ<sup>(٢)</sup>  
 بشرط أن يسرق مالا يُحْتَرَمُ<sup>(٣)</sup> من حرزٍ مثلي، ونصاباً قد أتمَّ  
 من دون شُبْهَةٍ<sup>(٤)</sup>، إذا ما ثبتت وطالبَ المالكُ فالحدُّ ثبت  
 تثبت بالإقرار مرتين أو بشهادة من العدلين  
 نصابها: ثلاثة دراهم أو زُبُعُ دينارٍ، وما يساومُ

## حد قطاع الطريق :

من يتعرَّضُ بالسلاح يفتصب من يتعرَّضُ بالسلاح يفتصب  
 إمَّا بإقرارٍ أو العدلين يحق للجزاء دون مَيِّن  
 فقاتلٌ مع أخذِ مالٍ يُقتل يُصلبُ بعدُ، كي يُرى لا يُجْهَلُ  
 وقاتلٌ بدونِ أخذِ المالِ يُقتلُ، لا نصلبُه بحالٍ  
 وأخذِ المالِ من النصابِ من دون قتلٍ حُقَّ للعقابِ :  
 تقطع يُمنى كفه واليُسرَى من رجلِهِ معاً، عذاباً أحرى

(١) الحد في الشطر الأول بمعنى التعريف، وفي الثاني بمعنى العقوبة. ففي الكلام

جناس تام.

(٢) فلا حد في سرقة آله لهو مثلاً.

(٤) فلا حد إذا سرق من مال ابنه أو أبيه مثلاً؛ لوجود الشبهة.

من لم يُصب نفساً ولا مالاً نُفي  
إلا حقوق الناس فهي تستحق  
فإن يتوبوا قبل قبض ينتفي  
في أهلها، إلا بعفو المستحق

### قتال أهل البغي :

قوم أولو شوكة إذ ما خرجوا  
فهم بغاة، حُقَّ أن يراسلوا  
بدون قتلٍ مُدبرٍ، ومن جرح  
ولاً بما يعمُّ إتلافاً ولأ  
على الإمام، شبهةٌ قد عرجوا<sup>(١)</sup>  
فإن أصرُّوا حقَّ أن يقاتلوا  
أو الذراري، والذي طوعاً منخ  
أن يُغنموا أو يُسرقوا، فاغديلاً

### التعزير :

ويجبُ التعزيرُ فيما لم يرد  
وحدُّه: التأديبُ أي بنقمة  
حدُّه من المعاصي إن وُجد  
كالحبس، لا بنحو حلقٍ لحيّة

### حكم المرتد :

من كان مرتدّاً عن الدين من ال  
ثلاثة الأيام، ثمَّ إن أصر  
يُمنع من تصرّف، فإن قُتل  
مكلّف المختار يُحبس وَاغْتزِلُ  
يُقْتَلُ بسيفٍ، حكمه كمن كفر  
فماله فيء، إلينا يَنْتَقِلُ

(١) أي: اعتمدوا على شبهة.

## الأطعمة

الأصل في الطعام حِلٌّ غيرَ ما	قد ثبت التحريم فيها محكماً
فَمِنْ محرَّم: دَمٌ ونَجِسٌ <sup>(١)</sup> ،	وكلُّ ذي نابٍ بها يفتَرِسُ
وكلُّ ذي المخلب من طيرٍ، وما	بقتله أمرٌ، أو النهي انتمى <sup>(٢)</sup>
وأكلُ الجيفةِ، والمستخبثُ،	وذو مضرَّةٍ، وعَيْرٌ يخبثُ <sup>(٣)</sup>
وكلُّ مائيٍّ من المباحِ	لا حيَّةٍ وضمفدعٍ، تمساح
وما من الحيِّ أبينَ وانفصلُ	فحكُّه كميتِه كما نُقل <sup>(٤)</sup>
جَلالَةٌ تحرم حتى تُخبَسَا	ثلاثةٌ لا تتغذى النجَسَا <sup>(٥)</sup>
يكره فحَمٌ وترابٌ أذُنٌ،	قلبٌ وغُدَّةٌ وشيءٌ يُنتِنُ <sup>(٦)</sup>

(١) دخل فيه كل ميتة عدا السمك والجراد.

(٢) أي: ما أمرنا الشارع بقتله، أو نهانا عن قتله.

فالأول: كالفواسق الخمس، والثاني: كالضفدع والنحل والصرد.

(٣) العير: بفتح العين المهملة: الحمار الأهلي، يحرم أكله.

(٤) فمثلاً: إذا أخذت قطعة من لحم شاةٍ حيَّةٍ فهي نجسة، وإذا أخذت من سمك فهي طاهرة.

(٥) الجلالة: هي التي أكثر علفها النجاسة.

(٦) مثل البصل والثوم النيئين، ولكن لا يكره اللحم الممتن، ولعل ذلك لأنه لا يغير =

وواجبُ ضيافة لمسلم إن مرَّ بالقرية<sup>(١)</sup>، يوماً، فاعلم

### الذكاة :

ما كان مقدوراً عليه يلزمك شروطها: كون المذكي عاقلاً وآلة: كلُّ مُحدِّدٍ نَهَرٍ وقطعُ حلقومٍ، مريءٍ، تسمية وسُنَّ تكبيرٌ كذا استقبالُ وحدّ آلةٍ بحيث لا يُرى<sup>(٥)</sup> وسلخ مذبوح، وكسرُ عنقا في نحو شارِدٍ جراحه كفى ذكائه غيرَ جرادٍ وسَمَكٍ ومسلماً أو ذا كتابٍ أهلاً<sup>(٢)</sup> دم الذبيح غير سنٍّ وظفر وإن سهاها فالذكاة مجزية<sup>(٣)</sup> بشقّه الأيسر، واستغجالُ<sup>(٤)</sup> وترك هذه كراهةٌ يُرى<sup>(٦)</sup> قد كُرِّها أيضاً إلى أن يزهقا وفي الجنين ذبحُ أمه وفي

= رائحة الفم فلا يؤذي غيره . والله أعلم

(١) أما في المدينة فلا تجب ضيافته .

(٢) يعني : أبواه كتابيان .

(٣) فالتسمية واجبة تسقط بالنسيان .

(٤) أي : الإسراع بالذبح .

(٥) أي : لا يبصرها الذبيح .

(٦) من الرأي . ففي الكلام جناس تام .

## الصيد :

الصيدُ حدُّه : اقتناصُ ما أحل من حيوانٍ ذي توخُّشٍ أصل  
وغيرِ مقدورٍ؛ وحلٌّ إن يكن من صائدٍ بشرٍ ذابحٍ زُكن  
بالآلة تجرح، أو مُعلَّم من جارحٍ إلا بكلبٍ أبهم<sup>(١)</sup>  
وشرطُ إرسالٍ لكلِّ<sup>(٢)</sup> قاصداً وقَوْلٍ «بسم الله» حقًّا<sup>(٣)</sup> صائداً

\* \* \*

(١) أي : أسود فلا يحل صيده ؛ لأن الكلب الأسود شيطان .

(٢) سواء كان جارحاً أو آلة .

(٣) فالتسمية في الصيد لا تسقط لا عمداً ولا سهواً بخلاف الذبح .



## الأيمان والندور

تنعقد اليمينُ إذ ما يحلفُ بالله أو صفاته أو مصحفٍ<sup>(١)</sup> على الذي يمكن في المستقبل<sup>(٢)</sup> وكان مختاراً يميناً، فاعقل<sup>(٣)</sup> في حنثٍ بالاختيارٍ تلزم كفارة حيث اليمينُ تُبرمُ إطعامُ عشرة المساكين أو الـ كِسوة<sup>(٤)</sup>، أو عتقُ رقيقٍ إن سَهْلٌ مَنْ لم يُطق هذي الأمور فليضم في الحالف الكاذب والذي حسب

ثلاثة: كفارة بهاتم صدقاً، وفي لغو اليمين<sup>(٥)</sup> لا تجب

### الندور:

الندور: إلزام من المكلف الـ مختار نفسه بشيء لم يُحل<sup>(٦)</sup> بلفظه الذي يدلُّ: ويصح

خمس أقسام على ما تتضح

(١) أما الحلف بغير الله فهو محرم، ولا تجب كفارة إذا حنث.

(٢) أما الحلف على أمر ماضٍ كاذباً فهي اليمين الغموس المحرمة، ولا كفارة فيها.

(٣) خرج بذلك اليمين مكرهاً، فلا تنعقد.

(٤) أي: كسوتهم.

(٥) وهو الذي يجري على اللسان بغير قصد اليمين.

(٦) أي: لم يكن محالاً يعني بشيء ممكن.

- الأول: المطلق قوله عليّ      لله نذرٌ، ذا بتكفير حرّي<sup>(١)</sup>
- والثان: نذر للجاج والغضب      تعليق نذره بشيء يجتنب<sup>(٢)</sup>
- فليتخير بين فعل ما التزم      وبين كفارته عمّا عزم
- والثالث: النذر بفعل ما أحل      كأكل شيء، ذا على الثاني أحل
- والرابع: النذر بفعل ما حرم      فلا وفاء، وليكفر، ذا انحتم
- خامسها: نذر تبرّر، مع الـ      إنجاز أو تعليقه، كإن وصل-
- عندي فلان فعليّ صوم؛      وفاؤه بالنذر فيه حتم<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

(١) كفارة النذر ككفارة اليمين .

(٢) كقوله : «إن كلمتك فعليّ الحجّ» يريد الاجتناب عن الكلام .

(٣) لكن إذا نذر أن يتصدق بماله كله ، أو أكثر من الثلث يكفيه التصدق بالثلث .

## القضاء

تبينُ حكمَ الشرعِ معَ إلزامِ به، وفصلُ القولِ في الخصامِ  
يُسمى قضاءً، وعلى الإمامِ نصبُ قضاةٍ فُضِّلَ كِرامِ  
وكونُ قاضٍ: بالغاً وعاقلاً ومسلماً حراً، كذاك عادلاً  
وذكراً، مجتهداً، ذا بصرٍ والسمع والنطق شروطاً، فانظرِ  
وسُنَّ كونه قوياً، ليئناً وذا أناةٍ، وحليماً، فطناً  
وذا بصيرةٍ بحكم من مضى، بحسن هيئةٍ يُرى عند القضا  
وليكن المجلسُ وسط البلدِ ذا فسحةٍ تكفي، بدونِ رصَدٍ<sup>(١)</sup>  
ويُلزم العدلُ إلى الخصمينِ في لحظٍ، ولفظٍ، ودخولٍ، موقفٍ  
وهكذا إحضاره للفقهاءِ وليُجرِ شوراَهُم إذا ما اشتبها  
ويحرمُ القضاءُ عند الغضبِ وكلُّ أمرٍ صارفٍ في الأغلبِ  
وتحرم الرشوةُ - فاحذُر - هكذا هديَّةً، إلا بشرطينِ خُداً  
ممن يُهادي قبلَ أن يُولَّى ولألهُ حكومةٌ تُدلى<sup>(٢)</sup>

(١) أي: بدون حارس، إلا إذا احتيج إليه.

(٢) فهما شرطان لجواز قبول القاضي للهدية.

واقبل كتاب القاض<sup>(١)</sup> حيث يُشهد عليه عدلين، فذا يُعتمد في غير حدّ، من حقوق الأدمي - عقدٍ وحلّ، وبمالي ودم-

### القسمة :

القسمُ بالنعوعين : فهو جار القسمُ بالنعوعين : فهو جار فالأول : الذي أتى بضرر، فحكمه : كالبيع، مشروط الرضا وذاك كالدور الصغار وشجر والثان : ما لا ضرر فيه أو عووض وذاك : كالمكيل والموزون وذاك إفراز، وليس ببيعاً

بقسمة التراض<sup>(٢)</sup>، والإجبار أو ردّ مالٍ واحدٍ للآخر من كلهم، ثمّ الخيار يُرتضى والحيوان وكسيفٍ وحجر فيُجبر الشريك فيه إن عرض والأرض، أو كذهبٍ مخزونٍ فلا تقسه صحّةً ومنعاً

### الدعوى والبيّنات :

نسبة إنسانٍ له استحقاقاً لما لدى الآخر أي إطلاقاً<sup>(٣)</sup> ذا حدّ دعوى عندهم، والبيّنة : علامة واضحة مبيّنة

(١) بحذف الياء، وحذف الياء لغة فصيحة عند الوقف، وهنا يجري الوصل مجرى الوقف. وكذلك لفظ (التراض) فيما سيأتي، ولفظ (الثان) في مواضع.

(٢) انظر : الحاشية السابقة.

(٣) أي : سواء كان عيناً أو في الذمة.

كشاهد، وكون مُدَّعٍ - كذا ال - مُنكَرٌ - أهلاً للتصرفِ نُقِلَ<sup>(١)</sup>

### شروط الشاهد :

العَقْلُ، والبلوغُ، والإسلامُ، عدالةٌ، حفظٌ، كذا الكلامُ

شروطُ شاهدٍ، وخطُّ الأخرسِ يُقبلُ، لكن إن يُشِرْزَ لا تَأْتِسِ<sup>(٢)</sup>

عدالةُ المرءِ : استواءُ الحالِ في الدين والأقوال والأفعالِ

بكونه مؤدِّيَ الفروضِ مع رواتب النفل، وأيضاً يمتنع

كبائر الإثم، ومن إصرارٍ على صغيرةٍ، كذاك جارٍ -

على مروءةٍ بما يزيئُهُ كخُلُقٍ، وترك ما يشينُهُ

### من لا تقبل شهادتهم :

وارفض شهادة لشبهة حوث كالأصل للفرع، وعكسٍ إن أتت

وأحد الزوجين للآخر، بل شهادةٌ عليهم مَمَّا قُبِلَ

وارفض شهادة الذي قد جرَّأ نفعاً<sup>(٣)</sup> ومن يدفعُ عنه ضرراً<sup>(٤)</sup>

(١) وكون مدع . . . جملة مستأنفة، بينت فيها شرط المدعي والمدعى عليه .

(٢) أي : تقبل كتابة الأخرس في الشهادة، ولا تقبل إشارته .

(٣) كشهادة السيد لمكاتبه أو العكس .

(٤) كشهادة العاقلة على جرح شهود الخطأ، وشهادة الغرماء بجرح الشهود على

كذا شهادة على العدو أمّا شهادة له فتأوي<sup>(١)</sup>

### عدد الشهود :

أربعة من الرجال في الزنى ، ثلاثة فيمن يرى أهل الغنى -  
ثم ادعى فقراً ، وفي الحدود والقصاص ، أو ما ليس مالاً فقبل -  
شهادة من رجلين ، واعتمد في المال أو ما منه مال قد قصد  
برجلٍ وامرأتين ، هكذا برجلٍ مع اليمين نفذا  
وكل ما عليه لا يطلع رجالنا في غالب ، فتسمع  
من امرأة عدلٍ ، كحيضٍ وولاً دة ، وعيبٍ ، ورضاعٍ - فاقبلا  
شهادة على شهادة أجل في حق خلق<sup>(٢)</sup> ولعذر من أصل

### الإقرار :

إقرار شخص : اعترافه بحق فيؤخذ المقر بالذي استحق  
وصح من مكلف مختار ذي رشدي ، وكان من أحرار  
في صحّة ، أمّا المريض فاقبل إقراره لأجنبي<sup>(٣)</sup> ، واغدىل

(١) أي : تعتمد عليها .

(٢) خرج به حق الله ، فلا تقبل فيه شهادة على شهادة .

(٣) أي : غير الوارث ، ولا يقبل إقراره للوارث ، إلا بيّنة ، أو إجازة من بقية الورثة .

## خاتمة

نَظْمِي بِفَضْلِ اللَّهِ يُلْفِي حَاوِيَا      ثَمَانِيَا ثَمَانِيَا ثَمَانِيَا  
 وَقَدْ أَتَى بِمَعْظَمِ الْأَبْوَابِ      فِي الْفِقْهِ دُونَ أَيَّمَا إِطْنَابِ  
 سَهْلَ الْمَنَالِ وَاضِحَ الْمَعَانِي      وَبِإِذْلَالِ طَائِفِ الْعُرْفَانِ  
 وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْقَبُولَ وَالْجِزَا      مِنْ فَضْلِهِ، وَفَضْلُهُ لَنْ يُحْجِزَا  
 فَاجْعَلْهُ رَبِّي خِدْمَةَ لِلدِّينِ      وَذَخْرَةَ تَنْفَعُ يَوْمَ الدِّينِ  
 وَعِمْدَةً لِمَعْشَرِ الطَّلَابِ      وَقِرَّةً لِأَعْيُنِ الْأَحْبَابِ  
 بِفَضْلِ رَبِّي أَخْتَمُ الْكَلَامَا      وَالْحَمْدُ وَالشُّكْرُ لَهُ دَوَامَا  
 ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدَا      عَلَى خَتَامِ الْأَنْبِيَاءِ أَحْمَدَا  
 وَأَلِّهِ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ      وَكُلِّ مَهْتَدٍ إِلَى الْإِسْلَامِ

\*\*\*



## الفهرست

الصفحة	الموضوع
٣.....	تقديم فضيلة الشيخ العلامة عبدالله بن عبدالعزيز بن عقيل
٤.....	تقديم فضيلة الشيخ الدكتور سعد بن تركي الخثلان
٥.....	المقدمة
٩.....	نبذة عن المؤلف
١٣.....	مقدمة
١٥.....	كتاب الطهارة
١٥.....	المياه :
١٦.....	الآنية :
١٧.....	النجاسة :
١٧.....	التطهير :
١٧.....	آداب قضاء الحاجة :
١٨.....	الاستجمار :
١٨.....	الوضوء :
٢٠.....	مسح الخفين والعمامة والجبييرة :
٢١.....	نواقض الوضوء :

- ٢١..... : الغسل
- ٢٢..... : التيمم
- ٢٢..... : الحيض والنفاس والاستحاضة
- ٢٥..... : كتاب الصلاة
- ٢٥..... : الصلاة
- ٢٥..... : الأذان والإقامة
- ٢٦..... : شروط الصلاة
- ٢٦..... : مواضع لا تصح الصلاة فيها
- ٢٧..... : أركان الصلاة
- ٢٧..... : واجبات الصلاة
- ٢٨..... : سنن الصلاة
- ٢٩..... : مكروهات الصلاة
- ٣٠..... : مبطلات الصلاة
- ٣٠..... : سجود السهو
- ٣١..... : صلاة التطوع
- ٣١..... : أوقات النهي عن الصلاة
- ٣١..... : صلاة الجماعة
- ٣٢..... : الأولى بالإمامة
- ٣٢..... : من لا تصح إمامته

- ٣٢..... من تكره إمامته :
- ٣٣..... شروط القدوة :
- ٣٣..... أذكار ترك الجمعة والجماعة :
- ٣٣..... القصر والجمع وصلاة الخوف :
- ٣٤..... الجمعة :
- ٣٥..... صلاة العيدين :
- ٣٦..... التكبير :
- ٣٦..... صلاة الكسوفين :
- ٣٧..... صلاة الاستسقاء :
- ٣٩..... كتاب الجنائز
- ٣٩..... تغسيل الميت وتكفينه :
- ٤٠..... الصلاة والحمل والدفن :
- ٤١..... كتاب الزكاة
- ٤١..... حد الزكاة ، وما تجب فيها :
- ٤٢..... زكاة الإبل :
- ٤٢..... زكاة البقر :
- ٤٣..... تنبيهه :
- ٤٣..... زكاة الغنم :
- ٤٣..... الخلطة :

- ٤٣..... : زكاة الحبوب والثمار والعسل والمعادن :
- ٤٤..... : زكاة النقدين :
- ٤٥..... : تنبيه :
- ٤٥..... : زكاة العروض :
- ٤٥..... : زكاة الفطر :
- ٤٦..... : مستحقو الزكاة ، ومن لا يجوز دفع الزكاة إليهم :
- ٤٧..... : كتاب الصيام
- ٤٧..... : المفطرات ، والمكروهات ، والمسنونات :
- ٤٨..... : صيام التطوع ، والأيام التي يكره أو يحرم فيها الصوم :
- ٤٩..... : الاعتكاف :
- ٥١..... : كتاب الحج
- ٥١..... : المواقيت :
- ٥٢..... : أوجه النسك الثلاثة :
- ٥٢..... : أركان الحج والعمرة وواجباتهما وسننهما :
- ٥٣..... : الإحرام وسننه ومحظوراته :
- ٥٤..... : الفدية :
- ٥٥..... : الطواف والسعي وواجباتهما وسننهما :
- ٥٦..... : أعمال الحج ؛ الوقوف وما بعده :
- ٥٧..... : آداب الرمي والمبيت :

- التحلل : ..... ٥٨.
- الهدى والفدية والأضحية والعقيقة : ..... ٥٨.
- الفوات والإحصار : ..... ٥٩.
- كتاب الجهاد ..... ٦١.
- الغنيمة والفبيء وقسمتهما : ..... ٦١.
- الأمان وشروط المؤمن : ..... ٦٢.
- كتاب البيع ..... ٦٣.
- البيع وأركانه وشروطه : ..... ٦٣.
- البيوع المحرمة والباطلة : ..... ٦٣.
- الشرط في البيع : ..... ٦٤.
- الخيار : ..... ٦٥.
- ما لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ، وما يجوز : ..... ٦٥.
- الربا : ..... ٦٦.
- السلم : ..... ٦٧.
- القرض : ..... ٦٧.
- الرهن : ..... ٦٨.
- الضمان : ..... ٦٨.
- الكفالة : ..... ٦٩.
- الحوالة : ..... ٦٩.

- ٦٩..... : الصُّلح
- ٧٠..... : الحَجْر
- ٧١..... : الوكّالة
- ٧٢..... : الشركة
- ٧٢..... : المساقاة والمزارعة
- ٧٣..... : الإجارة
- ٧٣..... : فائدة
- ٧٣..... : العقد اللازم والجائز
- ٧٤..... : السبق
- ٧٤..... : الإعارة
- ٧٥..... : الغصب
- ٧٥..... : الشفعة
- ٧٦..... : الوديعة
- ٧٦..... : الجعالة
- ٧٧..... : إحياء الموات
- ٧٧..... : اللقطة
- ٧٨..... : اللقيط
- ٧٨..... : الوقف
- ٧٩..... : الهبة والعطيّة

- ٧٩..... عطية المريض :
- ٨٠..... الوصية :
- ٨١..... العتق والكتابة ، وأم الولد :
- ٨٣..... كتاب النكاح
- ٨٤..... المحرّمات :
- ٨٤..... الشروط في النكاح :
- ٨٥..... نكاح الكفار :
- ٨٥..... الصداق ، والوليمة ، وعشرة النساء :
- ٨٦..... الخلع :
- ٨٧..... الطلاق :
- ٨٧..... السُّنَّة والبدعة في الطلاق :
- ٨٧..... الصريحُ والكناية :
- ٨٨..... الرجعة :
- ٨٩..... الإيلاء :
- ٨٩..... الظهار :
- ٨٩..... اللعان :
- ٩٠..... العدة :
- ٩١..... أنواع العدة :
- ٩٢..... الإحداد :

- الرضاع : ٩٢.....
- النفقة : ٩٢.....
- الحضانة : ٩٣.....
- كتاب الجنایات ٩٥.....
- الجنایة وأقسامها : ٩٥.....
- شروط وجوب القصاص واستيفائه : ٩٦.....
- جنایة الأطراف والجراح : ٩٦.....
- الديات : ٩٧.....
- دية الأعضاء والمنافع : ٩٨.....
- الشجاج والكسور : ٩٨.....
- العاقلة وما تحمله وما لا تحمله : ٩٩.....
- الكفارة : ١٠٠.....
- القسامة : ١٠٠.....
- كتاب الحدود ١٠٣.....
- الحدّ : ١٠٣.....
- حدّ الزاني : ١٠٣.....
- حدّ القذف : ١٠٤.....
- حدّ الشرب : ١٠٤.....
- حدّ السرقة : ١٠٥.....

- ١٠٥ ..... حدّ قطاع الطريق :
- ١٠٦ ..... قتال أهل البغي :
- ١٠٦ ..... التعزير :
- ١٠٦ ..... حكم المرتد :
- ١٠٧ ..... الأطعمة
- ١٠٨ ..... الزكاة :
- ١٠٩ ..... الصيد :
- ١١١ ..... الأيمان والنذور
- ١١١ ..... النذر :
- ١١٣ ..... القضاء
- ١١٤ ..... القسمة :
- ١١٤ ..... الدعوى والبيّنات :
- ١١٥ ..... شروط الشاهد :
- ١١٥ ..... من لا تقبل شهادتهم :
- ١١٦ ..... عدد الشهود :
- ١١٦ ..... الإقرار :
- ١١٧ ..... خاتمة
- ١١٩ ..... الفهرست

